دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية

The Role of Computerized Accounting Information Systems on Effective of Internal Control on Jordanian Islamic Bank Jordanian

إعداد

أحمد سلامة سليمان الجويفل

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبدالناصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كليـــة الأعمـــال

جامعة الشرق الأوسط

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

يونيو/ 2011

تفويـــــض

أنا الموقع أدناه "**أحمد سلامة سليمان الجويفل**" أفوض جامعة الشـــرق الأوســـط بتزويد نسخ من رســـالتي للمكتبـــات الجامعيـــة، أو المؤسســـات، أو الهيئـــات، أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أحمد سلامة سليمان الجويفل.

التوقيع:

التاريخ: 2011/6/6م.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية

وأُجيزت بتاريخ: ٦/٦/٢٠١١م.

أعضـــــــــاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
أ. د. عبدالناصر ابراهيم نور	رئيساً ومشرفاً	الشرق الأوسط	....
د. ظاهر شاهر القشي	عضواً	الشرق الأوسط	....
أ. د. يوسف مصطفى سعادة	ممتحناً خارجياً	العلوم التطبيقية الخاصة	....

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه، الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ عليّ بإتمام هذه الرسالة، ومنّ عليّ بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ....

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور لتفضّله بالإشراف على رسالتي وإثرائها بأفكاره النيرة، ومعلوماته القيمة، وجهوده ونصائحه وكان مثالاً للعالم المتواضع في توجيهه وتشجيعه المتواصل جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الأستاذ الدكتور / يوسف سعادة والدكتور ظاهر القشي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة الشرق الأوسط، ممثلة برئيسها ومسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو أسهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية فجزاهم الله عني خيراً.

والله ولي التوفيق

أحمد سلامة سليمان الجويفل

الإهداء

إلى وطني الحبيب الأردن الذي يفخر أبناؤه بشرف الإنتساب إليه

حباً وولاءً

إلى من جعل الله رضاه من رضاهما والدي رحمه الله ووالدتي أطال الله عمرها

إجلالاً وإكباراً

إلى نجوم سمائي ومصدر قوتي وإبائي إخواني جميعاً

تقديراً واحتراماً

إلى زوجتي التي تملأ ضحكتها حياتي بهجة وسرورا

حباً وحناناً

إلى كل من يحب العلم ويؤمن بأنه الطريق الصحيح للرفعة

عرفاناً وإمتناناً

أهدي ثمرة جهدي ....

أحمد سلامة سليمان الجويفل

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشـــــكال

قائمة الملاحق

دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية

إعداد
أحمد سلامة سليمان الجويفل

إشراف
الأستاذ الدكتور/ عبدالناصر نور

الملخـــــــــــص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، واتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الأردنية وهما: المصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي الإسلامي الدولي، أما عينة الدراسة فتتكون من المديرين في الإدارة العليا بالإضافة إلى المحاسبين والمدققين الداخليين.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية. كما توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة. وقد تبين أن متغير ملاءمة المعلومات هو أكثر المتغيرات تأثيرا على متغير الرقابة الداخلية الفاعلة، كما تبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في دور

نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى (حجم المصرف (مقاسا برأس المال)، تاريخ تأسيس المصرف).

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث:

1. الاهتمام بمواكبة أحدث التطورات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبما ينعكس إيجابا على تفعيل الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية.
2. التركيز على وضع آلية معينة للرقابة الداخلية بشكل متناغم مع أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف الإسلامية وذلك لتفعيل دورها في ضبط العمل فيها
3. ضرورة قيام مديري الإدارات المختلفة في البنك بالتنسيق والتعاون مع دائرة الرقابة الداخلية الموجودة في مختلف المعاملات المصرفية.
4. التركيز على أن تطبق آلية الرقابة الداخلية بشكل دوري وفعال على كل ما يرتبط باستخدام نظم المعلومات المحاسبية في البنكين محل الدراسة
5. الاهتمام باستخدام أحدث الأجهزة الحاسوبية في نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل على ضبط عملية الإدخال والمعالجة والاسترجاع لبيانات النظام.

The Role of computerized Accounting Information Systems on Effectiveness of Internal control in Jordanian Islamic Banks

Prepared by:

Ahmad Salamah Al Jwafel

Supervised by:

Professor Abdul-Naser Nour

Abstract

This study aimed to know the role of accounting Information Systems in achieving the effectiveness of internal control in Jordanian Islamic Banks. The researcher used the descriptive analytical approach in this study.

The study's community consists of two Jordanian Islamic Banks.

The sample of the study consists of the managers of the senior management, in addition to accountants and internal auditors.

The researcher arrived to following results:

- There is an effect with statistical evidence for the accounting information systems on the effectiveness of internal control at the Islamic banks, and there are differences with statistical significance on the role of accounting information systems in realizing the effectiveness of internal control.

The researcher concluded that there is a statistical (effect) difference of accounting information system effectiveness variable on the internal control.

Also, it was found that there are no statistical differences with statistical significance on the impact of the accounting information systems on the effectiveness of the internal control at the Jordanian Islamic Banks is due to the (bank's size (measured by the bank's capital), and the date of establishing the bank).

Recommendations:

The researcher recommends the following:

1- Keeping up with the latest developments in the computerized Accounting Information Systems that will reflect positively the activation of internal control in Islamic Banks.

2- Focusing on a certain mechanism of internal control that will be in harmony with the Accounting Information Systems used in Islamic Banks in order to activate its role in controlling the work.

3- The managers of various departments in the bank are to coordinate and cooperate with the Internal Control Department in various banking transactions.

4- Focusing on applying the internal control mechanism periodically and effectively on all associated with the use of Accounting Information Systems in the two banks under study.

5- Using the latest hardware in Accounting Information Systems that working to control the process of entry, processing, and retrieval of data system.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1-3 فرضيات الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 أهمية الدراسة

1-6 التعريفات الإجرائية

1-7 حدود الدراسة

1-8 محددات الدراسة

1-1 المقدمة:

تلعب أنظمة المعلومات دورا حيويا بالنسبة لإدارة أي منظمة مهما اختلف حجمها، وأهدافها، والقطاع الذي تعمل فيه والسوق الذي تعمل فيه. وقد أسهمت التطورات في حجم المنافسة والعولمة بالإضافة إلى زيادة التركيز على الجودة والابتكار والتوجه نحو المستهلك والكفاءة في العمل مجتمعه في زيادة التركيز على الدقة والسرعة في نقل المعلومات عبر العالم، كما أسهمت أنظمة المعلومات في تحسين قدرة المنظمة للحصول على هذه المعلومات مما يبرز أهميتها بالنسبة لها. ويمكن تعريف النظام على أنه "مجموعة من المكونات المرتبطة التي تكوّن معا كيانا واحدا". (الكردي والعبد، 2002، ص21)

ولأن المنظمات تعيش في وقتنا الحاضر عصر ثورة المعلومات والمعرفة وتتسارع موجات توالدها وتراكمها بوحدات زمنية تعجز كل القدرات الإنسانية المتاحة عن ضبطها والإلمام بها، حتى أصبح بإمكاننا القول إن العالم بفضل هذه التغيرات التكنولوجية الهائلة أصبح بحق قرية كونية صغيرة، وبالتالي انبثق مجتمع المعلومات والمعرفة وانتقلت مفاتيح الحضارة ومكامن القوة من المادة إلى المعلومة ومن الآلة إلى المعرفة. (ياسين، 2006: 37)

ولقد أدت التغيرات الاقتصادية في الأقطار الإسلامية إلى زيادة الاعتماد على آلية السوق والتوجه نحو الخصخصة، والتحرير من القيود المالية. وقد رافق كل ذلك وعي إسلامي دفع وبقوة نحو تطوير نظم مالية تستند إلى الشريعة الإسلامية. كما يتواصل العمل اليوم لتطوير أدوات مالية إسلامية تتوافق مع الأصول الإسلامية. ولصياغة البنى التحتية للرقابة اللازمة لحركة الأسواق المالية، ونتيجة للنمو الكبير في الودائع المصرفية، فإن المؤسسات المالية تبحث

بجدية عن الفرص الاستثمارية، مقابل ذلك، استجابت المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية في الدول الغربية لهذا الطلب وأسهمت في تلبيته. (الراوي، 2003، ص 504)

وتمثل نظم المعلومات المحاسبية بوصفها جزءا من نظم المعلومات الإدارية أحد النظم المهمة في الوحدة الاقتصادية وتتفاوت المنظمات فيما بينها من حيث مدى تطبيقها لنظم المعلومات المحاسبية ومدى إدراكها لأهميتها بالنسبة لها، إذ أن الرقابة الداخلية في المصرف تعد أحد أجهزة الإنذار المبكر التي تعمل على التدقيق المحاسبي والإداري في المصرف، ولكون المصارف الإسلامية استفادت مبكرا من نظم المعلومات المحاسبية حيث تعمل إدارات المصارف حاليا على مراقبة الأعمال المصرفية في فروعها عن طريق نظام معلومات محاسبيّ للتأكد من سلامة كافة الأعمال المصرفية ومراقبتها وصحتها من المركز. (غالب، 2006)، فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية بالتطبيق على كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعدّ التطور الذي حدث في المصارف الإسلامية الأردنية بالانتقال من الطرق التقليدية في العمل المحاسبي إلى الطرق الحاسوبية، أي أتمتة إجراءات العمل فيها، تغييراً نحو الأفضل سعت إدارات هذه الشركات إلى تحقيقه وصولاً إلى تحقيق الجودة في العمل وتعد نظم المعلومات المحاسبية أحد استراتيجيات التغيير التي انتهجتها إدارات الشركات لتحقيق مستويات جودة في مستوى الرقابة الداخلية.

وتتمحور مشكلة الدراسة في محاولتها للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما دور عناصر نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية؟
2. هل يوجد تباين في دور عناصر نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلية في المصارف الإسلامية الأردنية؟
3. هل يختلف دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية باختلاف (حجم المصرف (مقاسا برأس المال)، تاريخ تأسيس المصرف)؟

3-1 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفروض التالية:

الفرضية الأولى:

Ho_1: لا يوجد دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الثانية:

Ho_2: لا يوجد تباين في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية

الفرضية الثالثة:

Ho_3: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى (حجم المصرف (مقاسا برأس المال)، تاريخ تأسيس المصرف)

1-4 أهداف الدراسة:-

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من أهمها ما يلي:-

1. التعريف بنظم المعلومات المحاسبية من خلال استعراض الأدب النظري حول الموضوع، بالإضافة إلى استعراض ما ورد في الأدب النظري من معلومات حول الرقابة الداخلية في المصارف
2. تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية.
3. معرفة مدى اختلاف دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية باختلاف (حجم المصرف (مقاسا برأس المال)، تاريخ تأسيس المصرف).

1-5 أهمية الدراسة:-

تنبع أهمية الدراسة من أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، ودورها في زيادة فاعلية الرقابة الداخلية فيها، هذا بالإضافة إلى ما يلي:-

1- يمكن أن تسهم في تحديد نقاط الضعف في مستوى الاستخدام لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية الأردنية كخطوة لتقديم مقترحات لتلافي هذه النقاط.

2- يمكن أن تعطي نتائجها صورة واضحة عن مدى إدراك المصارف الإسلامية الأردنية لأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في أنشطتها المختلفة للتأثير على فاعلية الرقابة الداخلية.

1-6 التعريفات الإجرائية:

1-6-1 **نظم المعلومات:** مجموعة من العناصر المترابطة والمؤلفة من الأفراد، الإجراءات، والآلات، والمعدات التي يعمل على توفير المعلومات اللازمة للإدارة للإسهام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وكذلك تعمل على تقديم المعلومات للمساعدة في إجراء العمليات اليومية وتتكون من عدة نظم فرعية مرتبطة مع بعضها بعض، وتعمل على تزويد الإدارة والمستفيدين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومباشرة القيام بالمهمات المنوطة بهم، كما تسهم في الرقابة الداخلية لحماية المنشأة. (السامرائي والزعبي,2004,ص34)

1-6-2 **نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة:** مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط بعضها ببعض ومع البيئة المحيطة، وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقة بين

بعضها بعضا وبين النظام الذي يضمها، بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة، وهو بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها بعضا والمحكومة بمبادئ وقواعد سليمة التي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات والمعلومات لمتخذ القرار بالصورة الملائمة لاحتياجاته. (جل، 2010)

1-6-3 الرقابة الداخلية: هي مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لتمكنها من استغلال موارد المصارف بكفاية وحمايتها من سوء الاستخدام وضمان دقة القيود المحاسبية وسلامة توجيهها وتتضمن ثلاثة أنواع من النظم هي نظم الرقابة الإدارية ونظم الرقابة المحاسبية والمالية وأخيرا نظم الضبط الداخلي. (الرشيدي، 2010)

1-7 حدود الدراسة:

لا توجد حدود زمانية أو مكانية للدراسة.

1-8 محددات الدراسة:

- طول وقت عملية جمع البيانات بسبب كثرة الإجراءات الواجب اتباعها لتعبئة الاستبيانات من المصرفين محل الدراسة.
- قلة الدراسات السابقة (حسب علم الباحث) التي تتناول موضوع الدراسة من منظور المصارف الإسلامية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-2 المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية

2-2-1 مفهوم النظام ونظام المعلومات

2-2-2 نظم المعلومات المحاسبية والمالية

2-2-3 نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات

2-2-4 خواص المعلومات المحاسبية الجيدة

2-2-5 نظم المعلومات المحاسبية ووظيفة الرقابة

2-2-6 المبحث الثاني: الرقابة الداخلية

2-2-6-1 الرقابة (مفهومها وأنواعها)

2-2-6-2 تعريف الرقابة الداخلية:

2-2-6-3 أهمية الرقابة

2-2-6-4 خصائص نظام الرقابة الجيد

2-2-6-5 مقومات الرقابة الداخلية

2-2-6-6 أهداف الرقابة الداخلية

2-2-6-7 الشروط الواجب توفرها في نظام الرقابة

2-2-6-8 خطوات تقييم نظم الرقابة الداخلية

2-2-6-9 الرقابة المحاسبية الفعالة

2-2-6-10 الرقابة الإدارية الفعالة

2-3 الدراسات السابقة

2-3-1 أولاً: الدراسات العربية

2-3-2 ثانياً: الدراسات الأجنبية

2-3-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

2-2 المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية

2-2-1 مفهوم النظام ونظام المعلومات:

يمكن تعريف النظام على أنه "مجموعة من المكونات المرتبطة التي تكون معا كيانا واحدا". (الكردي والعبد، 2002، ص21)

وتشتمل مكونات النظام الرئيسية على أربعة عناصر هي:

- المدخلات، المعالجات، المخرجات، التغذية الراجعة وأخيرا حدود النظام. (مرسي، 2005، ص13).

ويتسم النظام الجيد والناجح بالسمات التالية: (السامرائي والزعبي، 2004، ص32)

- **التكاملية:** يجب أن يحتوي النظام على كامل عناصره ومكوناته حتى يحقق الهدف المطلوب منه.
- **البساطة:** عدم احتوائه على علاقات وعمليات معقدة تعيق من حركة النظام ومن فهمه من قبل المستفيد.
- **انسيابية المعلومات:** توافر قنوات الاتصال التي تسمح بمرور المعلومات داخل النظام، وحرية حركتها بين أطراف النظام.
- **تعدد العناصر:** يجب أن يحتوي النظام على عنصرين على الأقل.
- **التميز:** أي تميز كل مكون من مكونات النظام بخصائص معينة حسب طبيعة النظام.
- **الارتباط:** أي ارتباط مكونات النظام وعناصره بعلاقات منظمة ومحكمة.
- **المخرجات:** أن تؤدي عمليات معالجة المدخلات إلى مخرجات تحقق أهداف التنظيم وتلبيّ احتياجاته.

أما فيما يتعلق بنظام المعلومات فقد تم تناوله في الكثير من الأدبيات العالمية حيث يمكن تعريفه على أنه "نظام يقوم بإيصال المعلومات إلى الأفراد والمنظمات" (Gupta, 2000, P.10)

كما أن نظام المعلومات هو "مجموعة من الأجزاء (المعلومات، الأفـراد، التجهيـزات، الإجراءات) المترابطة التي تعمل معا بشكل متناسق من خلال مجموعة من العمليات المنتظمـة (تجميع، تخزين، معالجة، تحليل)، وعرض المخرجات، والنتائج بالأشكال المختلفة للمعلومـات (تقارير، أشكال، رسومات، مخططات) بحيث تزود النتائج للمستفيدين من هذا النظـام بطريقـة تدعم وتخدم قراراتهم وتسهل أعمالهم وتمكنهم من التخطيط والرقابة على نشاطات المنظمـة". (السامرائي والزعبي، 2004، ص34)

وقد عرف (إدريس، 2005) نظام المعلومات على أنه "ذلك النظام الذي يـشتمل علـى مجموعة من العناصر والمكونات المتفاعلة وذات العلاقة التبادلية، التي تعمل معا لجمع وتشغيل وتخزين ونشر وتوزيع المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات في المنظمة". (ص217)

ومن وجهة نظر الباحث يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه "ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الأجزاء والإجراءات التي تتفاعل مع بعضها بهدف جمع البيانـات المناسـبة ومعالجتها وتخزينها وإيصال المعلومات المناسبة في الوقت والمكان والدقة المناسـبين لعمليـة اتخاذ القرارات في المنظمة وبالشكل الذي يساهم في تحقيق أهدافها".

2-2-2 نظم المعلومات المحاسبية والمالية:

إن الوظيفة المالية هي المسؤولة عن إدارة الأصول المالية مثل: التغذيـة، المخـزون، والأصول الأخرى لتعظيم العائد على الاستثمار، والقيمة الإجمالية للأسهم، كما أنها مسؤولة عن إدارة الأصول وتدفق النقدية، ومن هنا تظهر أهمية حصولها على المعلومات الخارجية.

إن نظم المعلومات المحاسبية والمالية هي النظم التي تحفظ متابعة الأصول المالية للشركة والتدفق النقدي فيها، وتزود بتنبؤات طويلة الأجل. (النجار، فايز، 2005، 87-88)

وعلى المستوى الإداري فإن نظم المعلومات المحاسبية والمالية تساعد المديرين على الإشراف والتحكم في الموارد المالية للشركة. (النجار، فايز، 2005، 87-88)

ولقد عرف البعض نظام المعلومات المحاسبي بأنه: "أحد النظم الفرعية الخاصة من النظم الإدارية والتي تهدف إلى تجميع وتشغيل وتقرير المعلومات المتعلقة بالصفات المالية". (Gelinas, Sutton, & Oram, 1999)

كما يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي يرتبط ببعضها بعضا ومع البيئة المحيطة، وتعمل مجموعة واحدة تتداخل العلاقة بين بعضها وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة وهو بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها والمحكومة بمبادئ وقواعد سليمة التي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات والمعلومات لمتخذ القرار بالصورة الملائمة لاحتياجاته. (جل، 2010)

كما عرف (جمعة، وآخرون، 2003، ص14) نظم المعلومات المحاسبية بأنها أحد مكونات تنظيم إداري يختص بتجميع (Accumulate) وتبويب (Classify) ومعالجة (Process) وتحليل (Analyze) وتوصيل (Communicate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية.

تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية كافة الخصائص التي تتوفر في نظم المعلومات الإدارية، فهي تتكون من مجموعة من المكونات البشرية والمادية (الملموسة وغير الملموسة) المترابطة التي تتفاعل معا وفقا لمفاهيم وإجراءات مبادئ محاسبية معينة، وذلك بهدف تجميع

البيانات المدخلة وتحويلها إلى معلومات مالية، وكذلك إعداد المعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها من جراء تجميع وتجهيز المعاملات المختلفة، ثم جعل بعض هذه المعلومات (المخرجات) متاحة للجهات الخارجية من جهة، وقيام المستويات الإدارية الداخلية باستخدام كافة المخرجات في ممارسة وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. (حجر، 2003، 32)

ويتألف نظام المعلومات المالية بعامة من الأنظمة الفرعية الآتية: (الحميدي، نجم وآخرون، 2004، 90)

1. **نظام المعلومات المحاسبي:** يقوم هذا النظام بتدقيق حسابات القبض والدفع والحسابات العامة.
2. **نظام التدقيق الداخلي:** يقوم هذا النظام بتدقيق السجلات المحاسبية للتأكد من دقتها وتقييم عمليات الشركة من وجهة النظر المالية.
3. **نظام الاستخبارات المالية:** يقوم بتجميع المعلومات المتعلقة بعناصر البيئة التي تعمل ضمنها المنظمة التي لها تأثير مباشر على تدفق الأموال من المنظمة وإليها، ويشمل هذا المؤسسات المالية وحملة الأسهم والمالكين والجهات الحكومية ذات العلاقة.
4. **نظام التنبؤات المالية:** ويتم من خلاله الحصول على توقعات بعيدة المدى تساعد في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة.
5. **نظام إدارة الأرصدة المالية:** الذي يهتم بإدارة تدفقات الأموال من وإلى المنظمة.
6. **نظام الرقابة المالية:** ويقوم بإعداد ميزانية التشغيل وتوفير معلومات التغذية العكسية للمديرين لتمكينهم من ضبط النفقات الفعلية ومقارنتها مع الميزانية المخصصة.

وتتصف نظم المعلومات المحاسبية بالخصائص الآتية: (برهان، محمد وغازي رحو، 2003، ص78-79).

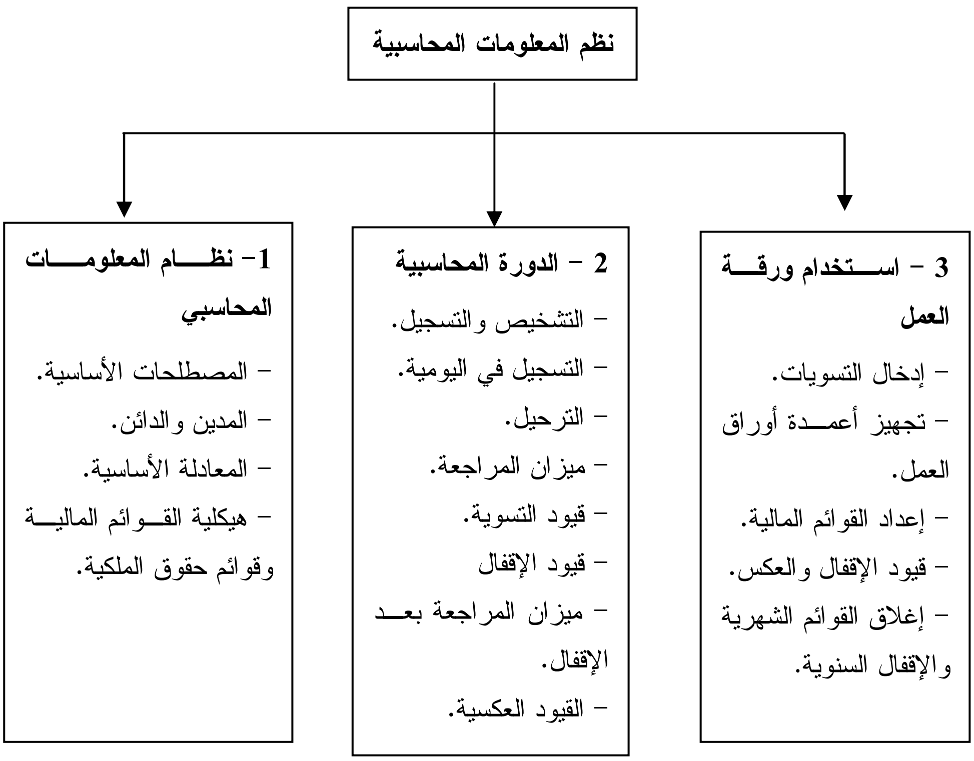
- موجهة أساسا للتعامل مع النقود إذ تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية ولذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المنظمة.
- يتم تسجيل العمليات المحاسبية باستخدام طريقة القيد المزدوج المعروفة في مسك السجلات المحاسبية، التي يجري من خلالها موازنة المبالغ الدائنة والمدينة في كل قيد محاسبي.
- يتم تسجيل العمليات المحاسبية للتأكد من دقتها وصحتها من خلال ما يسمى ميزان المراجعة وهو عبارة عن سجل خاص لكل عملية يتم الاحتفاظ به في النظام لبيان تفاصيل العملية.
- يستخدم دليل الحسابات Chart of Accounts لسرد جميع أنواع الحسابات المستخدمة في المنظمة وتتم تسميتها بحيث تعبر عن نتائج الأحداث المتعلقة بمجال معين من مجالات عمل المنظمة فمثلا حساب الصندوق وحساب المبيعات. ويتم تجميع الحسابات في هذا الدليل حسب أنواعها (الموجودات والمطاليب) وإعطاؤها أرقاما أو رموزا تعريفية يطلق عليها أرقام الحسابات.
- تعدّ النظم المحاسبية ذات طبيعة دورية Cyclical System حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري (شهري وفصلي وسنوي) .
- تهتم النظم المحاسبية بالبيانات التاريخية حيث تعالج وتلخص الأحداث التي تمت فعلا كعمليات البيع والشراء وغيرها. ولذلك فإنها لا تقدم أي معلومات عن المستقبل.
- تتصف النظم المحاسبية بالتوحيد والنمطية، حيث يتم تسجيل تفاصيل العمليات المحاسبية وفقا لإجراءات روتينية محددة لا يمكن تغييرها. ثم يتبع ذلك إجراءات نمطية روتينية أيضاً لفحص هذه التفاصيل والتأكيد من دقتها، ثم يتم ترحيل هذه البيانات إلى الحسابات الخاصة بها خلال أو في نهاية الفترة المحاسبية وفق طريقة معروفة ومحددة مسبقاً. وأخيرا يتم إعداد التقارير المحاسبية والتلخيصية لإعطاء فكرة عامة عن العمليات التي تمت خلال الفترة

الماضية وانعكاساتها على المنظمة. وبذلك تنتهي دورة العملية المحاسبية التي تستخدم في جميع مراحلها وإجراءاتها قواعد موحدة ومبادئ ثابتة.

إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها، يتكون من أربعة أجزاء رئيسية: المدخلات والمعالجة والمخرجات وتغذية مرتدة. وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه، والشكل التالي يوضح نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث:

الشكل (2-1)

نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث



(Donald E. Kieso ,Wwygandt , 2001 page 68)

2-2-3 نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات:

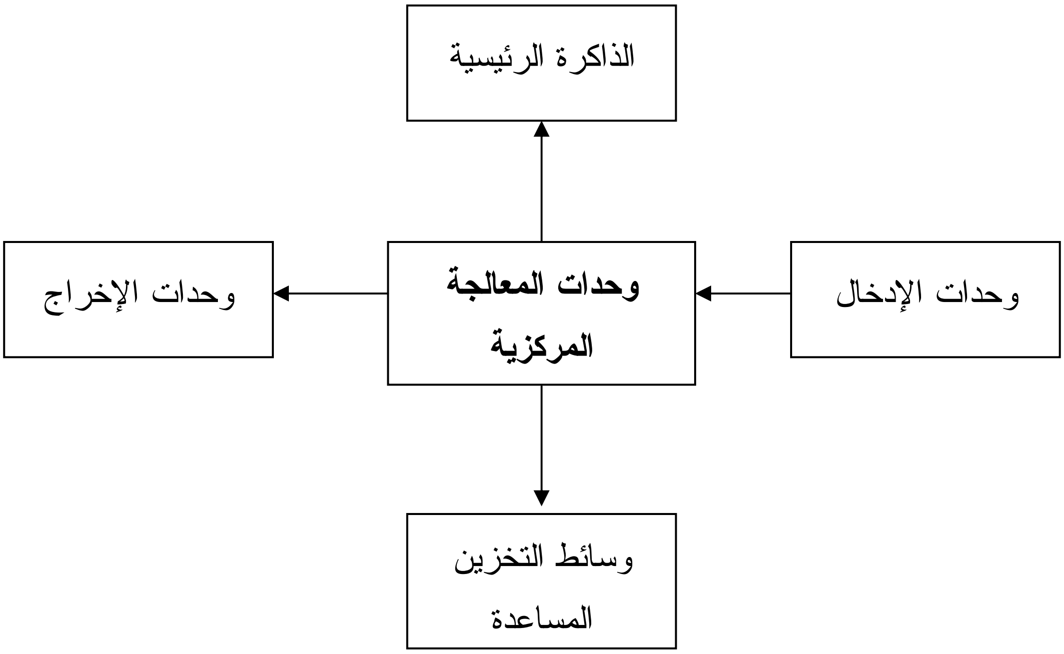
من المعروف بأن استخدام الحاسوب في نظـم المعلومـات المحاسـبية ذلـل عقبـات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجـيل العمليات ومعالجتهـا تـتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظير، بل مكن الـشركات مـن الحـصول علـى مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما ومكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليديـة وغير سليمة، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون، فلقد كان من الـصعب علـى كثيـر مـن الشركات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة، ولكن الآن *وبوجود الحاسوب* أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف. (القشي، 2003)

والجدير ذكره، ورغم استخدام الشركات للحاسوب، إلا أن نظـام المعلومات المحاسبي بقي كما هو، وأعني بذلك أن السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة في النظـام المحاسـبي، بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء بشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب. (القشي، 2003)

المكونات المادية للحاسوب Hardware: وهي عبارة عن مجموعة مـن الأجـزاء الماديـة للتجهيزات المستخدمة التي تعمل بصورة مشتركة لإنجاز مهمات الحاسوب ومكونـة من عدة وحدات، والموضحة في الشكل (2-2):

الشكل (2-2)

المكونات المادية للحاسوب



المصدر: (القشي، 2003)

أ. **وحدات الإدخال Input Units**: وهي عبارة عن مجموعة من التجهيزات التي يتم من خلالها إدخال البيانات والبرامج إلى وحدة المعالجة المركزية.

ب. **وحدات المعالجة المركزية Central Processing Unit**: وهي الجزء الداخلي من نظام الحاسوب وهي عبارة عن مركز الأنشطة الذي يحوي كماً كبيراً من الدوائر الإلكترونية (الذكاء الاصطناعي) التي تقوم على معالجة البيانات بناءً على السياسات والإجراءات المبرمجة. ومن أهم هذه الوحدات: (القشي، 2003)

- **وحدة الحساب والمنطق Arithmetic & Logic Unit**: وهي عبارة عن برمجيات تقوم بعمليات الاحتساب المنطقية الرياضية.
- **وحدة الرقابة Control Unit**: وهي عبارة عن البرمجيات التي تضبط العمليات التي ينفذها الحاسوب، كما تقوم بالإشراف وتوجيه وسائط الإدخال، والإخراج والتخزين

للعمل وفق تعليمات البرامج، وتشبه إلى حد كبير الجهاز العصبي الموجود لدى الإنسان الذي يأمر أعضاءه كافة بالحركة.

ج. **الذاكرة الرئيسية Primary Memory**: وهنا يتم تخزين البيانات والبرامج التي تم إدخالها عن طريق وسائط الإدخال، كما يتم تخزين نتائج عمليات المعالجة إلى أن يتم إرسالها إلى وسائط الطباعة أو إلى وسائط التخزين المؤقتة.

د. **وسائط التخزين المساعدة Secondary Storage Devices**: وهي عبارة عن كل الوسائل المستخدمة لتخزين البيانات والبرامج خارج وحدة التشغيل المركزية.

ه. **وحدات الإخراج Output Units**: وهي الوسائل التي يتم بواسطتها إخراج نتائج المعالجات من نظام الحاسوب إلى البيئة المحيطة، كالطابعات.

لقد أصبح الحاسوب العصب الرئيسي لجميع الأنظمة المختلفة، وأصبح علم البرمجيات من العلوم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وبدأ المختصون بوضع برمجيات أنظمة المحاسبة، ولكن من الصعب إيجاد برنامج وحيد يستطيع تلبية جميع حاجات ورغبات جميع الشركات لاختلاف أعمالها.

فمن المعروف بأن كل شركة تحتاج إلى نظام محاسبي محوسب خاص بها، وهذا لا يعني أن أنظمة المحاسبة مختلفة، بل أعمال الشركات هي المختلفة، وبالتالي كل طبيعة عمل تحتاج إلى أدوات رقابية وسلسلة عمليات في النظام تختلف عن الأخرى. فنظام المحاسبة المحوسب لخدمة الشركات المالية، لا يمكن استخدامه في الشركات الصناعية، وحتى في الشركات المالية، فكل طبيعة عمل تحتاج إلى نظام يتماشى معها، فنظام المحاسبة المحوسب للبنوك لا يصلح لشركات التأمين، وبالمثل في الشركات الصناعية.

ولكن الأمر الجدير ذكره، بأنه وفي جميع برمجيات الأنظمة المحاسبية، وبغض النظـــر عن طبيعة أعمال منشأتها لا بد من أن تتحقق الدورة المحاسبية بالآلية اليدوية، ويجب أن تجاري تلك الدورة جميع الإجراءات الرقابية التي تكفل استقلالية وحيادية النظـــام، ويمكـــن أن تـــزود البرمجيات بآليات رقابة جديدة تضبط السيطرة على الحاسوب، وعلى سبيل المثال لا الحـــصر كأن يزود الحاسوب بأرقام سرية لا يعلمها سوى المصرح لهم باستخدامه، وخصوصا مـــدخلي البيانات، وكذلك بروابط تمنع الشطب أو التعديل على البيانات، وأمور أخرى كثيرة لـــم تكـــن موجودة في النظام اليدوي، وأوجدت بسبب حوسبة النظام. (القشي، 2003)

2-2-4 خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة: (أحمد، 2006)

حتى تحقق المعلومات المحاسبية الغاية المرجوة منها يجب أن تتمتع بالخواص الأساسية التالية:

- الملاءمة:

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة يتعين أن تكون ملائمة للغرض الذي أعدت من أجله، والملاءمة متطلب أساسي للمعلومات للاستفادة منها في تقويم السياسات الإداريـــة ووضـــع الخطط والرقابة عليها، والإسهام في تحقيق أهداف المنشأة.

وتعدّ المعلومات المحاسبية ملائمة وذات أهمية إذا كان للإفصاح عنها أو عدمه تأثير في قرار مستخدمي هذه المعلومات.

- المصداقية:

أي أن تحتوي المعلومات المحاسبية على درجة من إمكانية التحقق منها أو الموضـــوعية المستندة إلى أدلة إثبات كافية، وأن تكون خالية من التحيز الذي قد يكون ناتجاً عن استخدام أساليب

غير ملائمة في الحصول على المعلومات المحاسبية، أو أن تكون مهيأة وفقاً لما يرغبه متخذ القرار في المنشأة.

- الدقة:

قد يسبب عدم توفر الدقة في المعلومات المحاسبية حالة من عدم التثبت من هذه المعلومات بسبب وجود الأخطاء فيها، وبالتالي تؤدي إلى عدم الدقة في التوقعات المستقبلية، وقد ينتج عدم الدقة من وجود التباين بين المعلومات المجهزة للفريق الإداري ونفس المشكلة محل اتخاذ القرار وقد يعزى ذلك إلى وجود خطأ في القياس المحاسبي للأحداث أو خطأ في نقل المعلومات إلى متخذ القرار.

- التوقيت:

يعدّ التوقيت عنصراً مهماً من عناصر النجاح في اتخاذ القرار. إذ لا فائدة من المعلومات المحاسبية إذا لم تتوافر لمتخذ القرار في الوقت المناسب، ومن ناحية أخرى فإن عدم وصول المعلومات المحاسبية في وقتها للفريق الإداري قد يؤدي إلى تأخير عملية اتخاذ القرار خصوصاً إذا كانت هذه المعلومات تتعلق بالتنبؤ بالمستقبل والتخطيط أو وضع المعايير والأرقام التقديرية عبر شكل خطط أو موازنات تقديرية.

- الفهم والاستيعاب:

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية على مدى استيعاب الفريق الإداري لهذه المعلومات، حتى تكون قابلة للفهم ومبسطة وذات دلالة دون اللجوء إلى بيانات مفصلة، ويشترط في المعلومات أن تكون قابلة للقياس ومفهومة من مستخدم هذه المعلومات لكي يدرك ما تدل عليه، وقابلة للمقارنة أيضاً مع منشآت أخرى لنفس النشاط أو عن سنوات أخرى

للمنشأة نفسها، وبسيطة بحيث تكون ضمن حدود الأفق الفكري لأعضاء الفريق الإداري إذ إن القابلية البشرية على استيعاب المعلومات محدودة.

- الأهمية:

تؤدي المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت صفة الأهمية النسبية فيها، أي أن تكون مصدراً لمعلومات مهمة تدخل في صياغة واتخاذ القرار ويؤدي إهمالها إلى خلل فيه، مع الأخذ بالاعتبار الموازنة بين الإفصاح التفصيلي عن معلومات مهمة وعدم إغفال أو إخفاء تلك البنود أو الأحداث المهمة التي قد يكون لها أثر في اتخاذ القرار واستخدامها في التخطيط والرقابة.

- الكفاية:

يتوقف معيار الكفاية في المعلومات المحاسبية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها من أعضاء الفريق الإداري بحيث تشبع حاجاتهم من المعلومات وتعطي مردوداً أكبر من كلفة تحضيرها أو تهيئتها وإعدادها. (أحمد، 2006)

2-2-5 نظم المعلومات المحاسبية ووظيفة الرقابة:

إذا كان التخطيط يسبق الرقابة فإن الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة القادرة على اكتشاف الانحرافات وتصحيحها كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقية ما لم تكن مسبوقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحليلها ومعالجة الانحرافات استناداً إليه (كحالة وحنان، 2002، ص12).

لذلك ترتبط وظائف التخطيط والرقابة ببعضها بعض ارتباطاً قويا ومتداخلا إلى الحد الذي يصعب معه وضع حدود فاصلة بينهما، وإذا كان التخطيط يعد تقييماً أولياً للبدائل المتاحة لاختيار

أفضلها بغية تحقيق الأهداف فإن الرقابة بمظاهرها الرئيسية تعد الاختبار العملي والمحك الحقيقي للتحقق من سلامة وجود القرارات والبرامج المقررة لتحقيقه. (جل، 2010)

وتحقيق وسائل الرقابة الداخلية لا يقتصر علي تصميم النماذج والمستندات المحاسبية وتحديد مساراتها فحسب بل يمتد ليشمل كافة سبل العمل بالمشروع، ذلك لأنها ترتبط بكفاءة هيئة العمال والموظفين، وتقسيم العمل داخل المشروع وتحديد معايير للأداء لكل مهمة داخل المشروع، ووجود إثبات للأعمال المنجزة، وتحقيق مراجعة كل عمل ينجز، وتوفر الحماية المادية لممتلكات المشروع من الضياع، هذا بالإضافة إلي الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية. وإذ إن الوسائل والاشتراطات تمتد لتشمل كافة نواحي العمل بالمشروع، لذلك فإنها تعد من مسئولية إدارة المشروع أكثر من اعتبارها من مهمات مصمم النظام المحاسبي، وعلى ذلك فإن دور مصمم النظام المحاسبي في هذا الصدد هو التأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية وتوفر سبلها، وعليه أن يوجه نظر الإدارة إلي نواحي القصور أو الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وأن يقدم الحلول المقترحة لمعالجة ذلك. وهو بعمله هذا يحقق للنظام المحاسبي الموضوع المناخ الملائم لتشغيله، ذلك لان وجود نظام محاسبي سليم ودقيق في غياب نظم الرقابة الداخلية سوف يكون غير ذي موضوع، فلا يوجد أي معني أو فائدة من الاحتفاظ بسجلات دقيقة وبالتالي إنتاج تقارير دقيقة وسريعة في ظل وجود فرص لضياع أموال المشروع وتسربها، ذلك لأن هدف النظام المحاسبي هو حماية أموال المشروع والعمل علي تنميتها وزيادتها وليس الهدف منه توفير سجلات وتقارير دقيقة فحسب، لأن مثل هذه التقارير هي وسيلة للهدف الأساسي السابق ذكره. (جل، 2010)

2-2-6 المبحث الثاني: الرقابة الداخلية

2-2-6-1 الرقابة (مفهومها وأنواعها):

تبرز أهمية الرقابة في أنها تكشف عن مواضع الخلل والضعف في العمليات الإدارية وفي القائمين بتنفيذ هذه العمليات، مما يساعد في اكتشاف الانحرافات وتصحيحها بحيث يتم تنفيذ الخطط الموضوعة بكفاءة وفي الوقت المحدد، كما أنها تساعد في المحافظة على الموارد المتاحة من الإسراف والتبذير وسوء الاستعمال.

و يتبين أن الهدف من الرقابة هو التأكد من أن الأداء الفعلي قد تم طبقا للخطط والسياسات الموضوعة، وفي حالة عدم تطبيقها يتم الكشف عن الانحرافات وبيان أسبابها من أجل معالجتها لمنع تكرارها مستقبلا.

ويرى حماد (2004) أن الرقابة تشير إلى "الأمور التي يتبناها مجلس الإدارة والأفراد الآخرون المعنيون بالمنشاة لتقديم تأكيد معقول بشأن تحقيق الأهداف" في المجالات التالية:

1. رقابة العمليات، خصوصا فيما يخص الاستخدام الفعال والكفوء لموارد المنشأة.
2. رقابة التقارير المالية، خصوصا فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.
3. رقابة الالتزام، والتي تتعلق بمدى التزام المنشأة بالقوانين واللوائح المطبقة.

2-2-6-2 تعريف الرقابة الداخلية:

تعدّ الرقابة الداخلية مجموعة النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعة. (المطارنة، 2006، ص206)

تعرف الرقابة الداخلية على أنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنشأة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدما. (قاسم، 2004، ص101)

كما تعرف الرقابة الداخلية بأن تتكون من الخريطة التنظيمية للوحدة مع تحديد للواجبات والمسؤوليات ووجود نظام للحاسبات وإعداد التقارير، هذا بالإضافة إلى جميع الطرق والوسائل الأخرى المستخدمة داخل الوحدة لتحقيق الأهداف التالية: (السوافيري، وآخرون، 2002، ص12).

أ- حماية أصول المصرف.

ب-تشجيع الدقة ومدى الاعتماد على المعلومات والتقارير المحاسبية وأية تقارير أخرى تعد داخل المصرف.

ج- تشجيع وتقييم الكفاءة التشغيلية لكل جوانب أنشطة المصرف ومدى الفاعلية في تحقيق الأهداف العامة للوحدة.

د- الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وتشجيع وقياس مدى التمشي معها.

2-2-6-3 أهمية الرقابة: (الشماع، 2007، ص316، 317)

تكمن أهمية الرقابة والحاجة إليها بوصفها إحدى الوظائف الإدارية الرئيسة، فالمنظمة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الهادفة، تمارس مهمات وأدوار مختلفة لتحقيق الأداء المطلوب، وغالبا ما تواجهها عند قيامها بذلك الانحرافات الإيجابية والسلبية، قياسا بالخطط التي تعتمدها المنظمة لتحقيق أهدافها. فقد يكون الانحراف الذي تفرزه عملية الرقابة مقصودا (إيجابيا) أو غير مقصود (سلبيا) تبعا لطبيعة المتغيرات التي تملي مثل هذا الموقف لذلك لابد من وجود نظام رقابي فعال وكفء يقوم على أساس تمكين المنظمة من تنفيذ خططها. وتبرز أهمية الرقابة

بشكل كبير في المنظمات المعاصرة إذ إنها تتسم بتشعب وتشابك وتعقيد الأنظمة فيها، بما يؤدي بدوره إلى وجود أنشطة رقابية لتوجيه فعاليات المنظمة وتحقيق أهدافها فبقاء المشكلات التي لا يمكن تجاوزها بدون اتخاذ الإجراءات الكفيلة بشأنها يؤدي في الغالب إلى عرقلة انسياب أداء فعاليات وأنشطة المنظمة. لذلك تسهم الرقابة بشكل كبير في ممارسة المنظمة لأنشطتها وتمكينها من الدخول في الميادين المختلفة. كما تبرز أهمية الرقابة بشكل جلي من خلال الندرة النسبية للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية المتاحة، إذ إن الرقابة الناجحة من شأنها أن تؤدي إلى الاستثمار الأمثل للطاقات المتاحة بفاعلية وكفاءة وتقليص أوجه الهدر والضياع فيها، ومن هنا يتضح بجلاء الدور الذي تلعبه وظيفة الرقابة في تمكين المنظمة من العمل بشكل فعال لإنجاز الأنشطة والمهمات وفقاً لمعايير الأداء الكفوء ولتحقيق الأهداف المتوخاة، وتقليص جوانب الانحرافات غير المرغوبة الحاصلة في العمليات التشغيلية.

ويذكر موتات (2003) بهذا الصدد أن توفر نظام الرقابة الفعال وضرورة تقتضيها إدارة العملية الحديثة من أجل المحافظة على أصول المنظمة والاستفادة من مواردها وتحقيق أهدافها.

2-2-6-4 خصائص نظام الرقابة الجيد: (الشيخ سالم، وآخرون، 2005، ص253-254)

إن الخصائص التي يجب أن يتصف بها أي نظام جيد للرقابة متعددة ومن أبرزها:

1. الملاءمة Suitability:

يجب أن يتلاءم النظام مع طبيعة نشاط المنظمة وحجمها فالمنظمات الصغيرة التي تقوم بأعمال غير معقدة تحتاج لنظام سهل بسيط والكبيرة ذات العمليات المعقدة تستوجب استعمال أدوات رقابية أكثر تعقيدا تلائم حجم النشاطات وتنوعها.

2. توازن التكاليف مع المردود Cost/Benefit Balance:

يجب أن تتناسب التكاليف المبذولة لتوفير نظام المراقبة مع الفوائد التـــي تعــود علـــى المنظمة من جراء تطبيقه فلا حاجة لنظام المراقبة الذي تفوق تكاليفه الفوائد الناتجة عن تطبيقه.

3. الوضوح Clarity:

ويشمل:

1- وضوح الهدف من الرقابة.

2- وضوح الأساليب الرقابية

3- وضوح المعايير أو المؤشرات المعتمدة لمقارنة النتائج الفعلية بها.

4- وضوح نظام التبليغ عن الانحرافات أو الخلل عند اكتشافه

4. المرونة Flexibility:

بمعنى أن تكون الوسائل الرقابية والمعايير المستخدمة قابلة للتطوير والتعديل بما يتلاءم وتغيرات الظروف.

5. الفعالية Effectiveness:

يجب أن يحقق نظام الرقابة الغاية المنشودة من استخدامه وهي منع وقوع الأخطـــاء أو الانحرافات قبل وقوعها ما أمكن، واكتشافها حال وقوعها إذا وقعت ومعرفة أسبابها والعمل على تصحيحها بأسرع ما يمكن، مما يشير إلى الاختلافات بين المحاســبين والإداريــين، إن تــدقيق الفعالية جزء من التدقيق التشغيلي الذي يعنى المدقق الداخلي بتحقيقه، فالتدقيق التــشغيلي هــو تدقيق الفعالية وتدقيق الكفاءة وتدقيق الاقتصاد.

6. الدقة والفورية To be Up to the Point & Spontaneous:

يجب أن يتولد عن النظام عند تطبيقه معلومات دقيقة وصحيحة وبشكل فوري عن وضعية الإنجاز (الأداء).

7. وجود أكثر من معيار لقياس الناحية الواحدة More than One Standard:

حيثما كان ذلك ممكنا يجب أن تتعدد المعايير أو المؤشرات التي يتم بناء عليها إصدار الحكم عن وضعية الإنجاز (الأداء) في ناحية واحدة من النواحي (مثل الجودة أو ربحية المنظمة أو سيولتها ...الخ) إلا إذا كان ذلك متعذرا فيكتفي عندها بمعيار أو مؤشر واحد.

8. المساعدة على اختصار الجهد والوقت المصروف على عمليات الرقابة:

وذلك بأن يحدد نقاطا (أو مراكز) استراتيجية في النشاط يتم الاستغناء بتفتيشها عن تفتيش ما قبلها حيث تدل صلاحيتها على صلاحية ما قبلها وعدم صلاحيتها على عدم صلاحية ما قبلها. ولكي تتوفر هذه الخصائص في نظام الرقابة لابد وأن تساعد مكوناته على ذلك. (الشيخ سالم، وآخرون، 2005، ص253، 254)

2-2-6-5 مقومات الرقابة الداخلية:

تقوم عمليات الرقابة الداخلية في المنظمة على خمسة مقومات أساسية وفقا لمعايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، تتمثل هذه المقومات فيما يلي (حماد، 2004):

1- **بيئة الرقابة:** تتحدد بيئة الرقابة وفقا لمواقف الأفراد المسؤولين عن نظام الرقابة الداخلية في المنظمة، بالإضافة إلى مواقف الإدارة تجاه هذه الرقابة، وهو الاتجاه الذي يلعب دورا كبيرا في فاعلية الرقابة. وبما أن الرقابة الداخلية هي انعكاس لمستوى الأخلاقيات والكفاءة التي يتمتع بها الأشخاص المسؤولون عن الرقابة؛ فإن ذلك يتطلب وجود وتحقيق نظام قوي

للرقابة الداخلية الذي يستند إلى النزاهة المالية والأخلاق الحميدة، ومن هنا نلاحظ اهتمام العديد من المنظمات بالدليل الأخلاقي المكتوب الذي يشتمل على السلوكيات الأخلاقية الحميدة التي يجب أن يتمتع بها العاملون. وتعتبر مواقف الإدارة بخصوص أخذ المخاطر بعين الاعتبار جزءا من بيئة الرقابة، ومن هنا تبرز أهمية وجود المراجعة الداخلية التي تمثل جانبا إيجابيا لبيئة الرقابة، وذلك من منطلق أنها تساعد في منع واكتشاف أية تحريفات تعود إلى الحذف أو ما شابه، وأخطاء التقييم.

2- **تقدير المخاطر**: يقوم المديرون بهذه المهمة من أجل تقدير مخاطر الأعمال، والمخاطر التي يمكن أن تحول دون أن تحقق المنظمة أهدافها، ومن هنا يبرز دور الرقابة الداخلية في مساعدة المديرين في تقدير وإدارة مخاطر الأعمال. ولكن يظهر السؤال المهم في هذا المقام وهو كيف تتمكن الإدارة من تفعيل دور الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتمثل في ضرورة تحديد أهداف الرقابة بوضوح أولا، ومن ثم تحديد الأهداف التشغيلية المتعلقة باستخدام الموارد بطريقة فعالة وكفؤة ثانيا، مع ضرورة ملاحظة إيصال هذه الأهداف إلى كافة المهتمين في المنظمة بطريقة مناسبة. هذا وتشير عملية تقدير المخاطر لأغراض التقارير المالية إلى ضرورة تحليل وإدارة المخاطر المتصلة بإعداد هذه القوائم المالية. (حماد، 2004)

3- **المعلومات والاتصالات**: يعد توافر المعلومات والاتصالات المناسبة في الوقت المناسب ركنا أساسيا في فعالية نظام الرقابة الداخلية، ولهذا فإن وجود نظام المعلومات الذي يوفر التقارير اللازمة هو المطلب الرئيسي لتحقيق ذلك. ومما يجدر ذكره هنا أن ملاءمة نظام المعلومات إنما تتحدد من خلال ما يقوم به هذا النظام من حيث تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة، وتزويد المهتمين كذلك بالمعلومات الملائمة في التوقيت المناسب، وذلك من أجل دعم ما يقومون به.

وفيما يتعلق بالاتصالات فإن رقابة التقارير المالية تتطلب تبليغ الواجبات المحدد بوضـــوح إلى الموظفين المسؤولين عن إجراءات الرقابة الداخلية، ومن الأدوات الأساسية التي تساعد في تحقيق فاعلية عمليات الاتصالات وجود الوصف الواضح للوظائف المحاسبية وبـــرامج تدريب الموظفين.

4- **أنشطة الرقابة:** تعبر أنشطة الرقابة عن السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة بصورة حقيقية، بالإضافة إلى المساعدة في ضـــمان اتخـــاذ الإجـــراءات المناسبة عند حدوث أية أمور طارئة تستدعي مواجهة المخاطر، وفي المحصلة تهدف هـــذه الأنشطة إلى توفير البيئة المناسبة التي تساعد في تحقيق أهداف المنظمة. ومـــن الأنـــشطة الرقابية التي تؤكد على صحة القوائم المالية يمكن أن نـــذكر: توثيـــق الـــصفقات، تحديـــد الحسابات والصفقات، مراجعة الصفقات قبل تسجيل القيـــد، إجـــراء التـــسويات الملائمـــة ومراجعتها، وتجهيز المدخلات الصفقة التي تم إدخالها إلى الأنظمة الإلكترونيـــة، الاهتمـــام بتطبيق المعايير المحاسبية، الرقابة السليمة على عمليات مركز البيانات، وأخيـــرا تطـــوير النظم الملائمة والشاملة للقيام بعملية التوثيق والمراجعة. (حماد، 2004)

ويعد وجود نظام الرقابة الداخلي السليم إحدى وسائل الحصول على أدلة الإثبات، حيث أنه لابد للمراجع أن يتحقق من جود نظام سليم للرقابة الداخلية، ولا يعني وجود نظـــام الرقابـــة الداخلية بالضرورة سلامة الإجراءات المتبعة به، فقد يتوفر في المؤسسة نظام للرقابة الداخليـــة ولكنه قد يفتقد إلى التطبيق السليم، ومن هنا فإن وجود نظام الرقابة الداخلية السليم إنما يعني:

- انتظام المستندات والسجلات المحاسبية.
- إمكانية تحديد إجراءات عملية المراجعة.
- اعتماد نوع معين من الأدلة.

- إمكانية الاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة التي تشكل جوهر عملية الإثبات ومرادها.
- إمكانية تحديد المراجع لحجم العينة المنتقاة من البيانات بصورة سليمة.
- إمكانية التعرف على مواطن الضعف والقوة في عمليات وحسابات الشركة وبالتالي إمكانية تحديد المواطن التي تحتاج إلى تركيز الفحص عليها من أجل إعطاء صورة حقيقيــة عــن ماهية الشركة. (حماد، 2004)

2-2-6-6 أهداف الرقابة الداخلية:

أما الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية فهي: (الصحن، وسرايا، 2004، ص 135-137)

أولاً: تنظيم المصرف أو وضع هيكل تنظيمي لتوضيح السلطات والــصلاحيات والمــسؤوليات داخل المصرف. إن وجود هيكل تنظيمي في المصرف يعدّ عاملاً أساسياً لتحقيق الرقابــة الداخلية بقسميها (الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية)، وهذا يتم من خلال وجود خربطــة تنظيمية متكاملة في المصرف

ثانياً: توفير الحماية اللازمة لأصول المصرف من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير في المصرف. وتتخذ حماية أصول المصرف أساليب وأشكال متنوعة إلا أنها غالبــاً ما تتركز حول العمل على توفير الحماية الكاملة لأصول المصرف ومنعها مــن التبديــد والضياع أو الإسراف والسرقة. وتتحقق هذه الحماية عن طريق ما يلي:

أ- الوقاية من الأخطاء المتعمدة: والتي قد ترتكب عند معالجة العمليات من أجل إخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس، ولاشك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومتعمد من قبل أفــراد غير أمناء على ما يقومون به من عمل، وتتوفر فيهم سوء النية المبيتة مسبقاً لارتكاب مثل هذه الأخطاء ومن أمثلة هذه الأخطاء المتعمدة ما يلي:

- تعمد عدم إجراء قيد محاسبي معين.
- التلاعب أو التحريف المقصود في السجلات بالشكل الذي يندر معه عدم وجود تعارض مع التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور لتغطية اختلاس ما في النقدية، مع عدم وجود قيد يومية مطابق لإجمالي كشف الأجور.

ب-الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة. وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية، أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي في المصرف. ومن أمثلة هذه الأخطاء غير المتعمدة ما يلي:

- تسجيل مصروف معين على أنه مصروف رأسمالي، مما يؤدي إلى زيادة رقم الأرباح.
- تسجيل مصروف رأسمالي معين على أنه مصروف إيرادي، مما يؤدي إلى تخفيض رقم الأرباح وعدم إظهار الأصول بقيمتها الحقيقية في قائمة المركز المالي.
- الأخطاء الحسابية الخاصة بعمليات الجمع أو الضرب أو نقل المجموعة من صفحة إلى أخرى، أو من سجل إلى آخر.
- أخطاء في إجراء قيود اليومية أو الترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ.
- أخطاء السهو بصفة عامة سواء كان السهو كلياً أو جزئياً.

ج- المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش. ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها. والاختلاس أو السرقة أو الغش كلها أمور مرفوضة وغير مقبولة، حيث يترتب على ارتكاب أي منها مساءلة الأفراد المسئولين عنه، وفقاً لقواعد أو قوانين أو لوائح خاصة داخلية في المصرف أو طبقاً لقانون العام في الدولة.

ثالثاً: التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية لهذه البنوك.

إن القيام بمزاولة الأنشطة المصرفية المختلفة للمصرف يترتب عليه مجموعة من العمليات المالية وغير المالية التي تحتاج إلى تطبيق رقابة داخلية عليها. وتنتج هذه العمليات عن طريق قيام المصرف بتقديم خدماته لعملائه وذلك من خلال مجموعة من الخطوات وهي:

- التصريح بالعمليات وتتضمن مجموعة السياسات والقرارات الإدارية الخاصة بالأنشطة المصرفية أو استخدام الأصول في أغراض محددة ولتحقيق أهداف معينة. وقد يكون خاصاً بعملية معينة مثل قرار منح ائتمان لعميل دون غيره من العملاء وهذا بالطبع لا يتم إلا بموافقة الإدارة عليه.
- تنفيذ العمليات وتعني كافة الإجراءات والخطوات المتتابعة اللازمة والمناسبة لإنجاز وتنفيذ العمليات المختلفة التي يقوم بها المصرف.
- ثم تسجيل العمليات دفترياً ويتم ذلك من خلال الآثار المترتبة على هذه التعليمات على أصول المصرف في الدفاتر والسجلات الخاصة بذلك والمعدة لكل مجموعة من العمليات.
- المحاسبة عن نتائج العمليات السابقة التي قام بها المصرف خلال الفترة الماضية.

رابعاً: رفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعمليات والأنشطة المصرفية التي يمارسها المصرف. (الصحن، وسرايا، 2004، ص 142-147)

2-2-6-7 الشروط الواجب توفرها في نظام الرقابة:

إضافة إلى ضرورة أن يشتمل نظام الرقابة في منظمة الأعمال على تحديد واضح لمسؤوليات وصلاحيات القائمين على عمليتي القياس والمقارنة، والعلاقات التنظيمية التي

تربطهم بباقي وحدات وأقسام المنظمة والعلاقات الإدارية لإدارات تلك الأقسام، وكذلك الإجراءات التي تتبع عند قيامهم بعملية الرقابة وتوقيت كل جزء منها، هناك شروط أخرى من شأنها بلوغ نظام الرقابة لأهدافه: (زيادة، 2004، ص356)

1. **الاتفاق مع طبيعة النشاط الذي تتم رقابته:** نظام الرقابة في المنظمة الكبيرة هو غير نظام الرقابة لمنظمة أعمال صغيرة مثلا. وكذلك نظام الرقابة المصمم للتثبت من جودة الإنتاج يختلف عن ذلك المصمم لمتابعة أداء رجال البيع مثلا فلكل منها متطلبات خاصة لابد من توفرها في نظام الرقابة المعتمد لكل نشاط.
2. **السرعة في كشف للانحرافات:** فالنظام الذي يوفر معلومات كفؤة عن احتمال حصول الانحرافات أو تلك التي حصلت فعلا وبسرعة مناسبة تضمن معها عدم تفاقم الحال غير المقبول وتلافي آثاره، كلما كان ذلك النظام أكثر ملاءمة لعمليات منظمة الأعمال ومن الطبيعي ألا نغفل موضوع تكاليف تطبيق ذلك النظام التي تكون بالمستويات المقبولة لدى إدارة المنظمة
3. **المرونة:** من أجل أن يبقى نظام الرقابة محتفظا بفعاليته لمواجهة متطلبات التغييرات في الخطط التي تحكم التنفيذ لا بد أن يتم تصميمه وبشكل مرن يساعده في الاستجابة لما يستجد من ظروف خاصة تصادف عمليات التنفيذ. وفي غياب تلك المرونة فإن الفشل هو النتيجة المتوقعة لذلك النظام.
4. **الكفاية:** إذا كان الهدف الرئيس لعملية الرقابة هو التثبت من سلامة إنجاز الأعمال وفقا لما هو مخطط لها فعليها ألا تؤدي إلى زيادة التكاليف عما هو مخطط وإلا أضحت الرقابة ذاتها انحرافا عن الخطة. ومن الجانب الآخر، فإن الموازنة بين تلك التكاليف والمردود الذي نحصل عليه من عملية الرقابة يجب لها أن تكون متكافئة ومبررة. إذ إن تكاليف عملية

الرقابة تعتمد على جوانب عديدة منها طبيعة النشاط ذاته والإجراءات المعتمدة والجهود الموظفة لأداء عملية الرقابة ومن هنا لا يمكن الكلام عن تكاليف عالية أو أخرى منخفضة، وإنما المعطيات لكل حالة هي التي تحكم على مدى الكفاية لنظام الرقابة. فيجب أن يكون لتكاليف الرقابة ما يبررها وأن تكون نسبتها جملة إلى التكاليف مقبولة لدى الإدارة.

5. **الاتفاق مع البنية التنظيمية:** إذا كان تحقيق التنسيق بين أداء وحدات المنظمة هو غاية البناء التنظيمي في المنظمة فإن ذلك يمثل أساسا في نجاح عملية الرقابة. فالاتفاق بين ما يؤديه نظام الرقابة مع تلك الحدود للبنية التنظيمية، والتي لا يكن تخطيها من خارج إدارتها، يمثل متطلبا أساسيا لسلامة تنظيم عمليات الرقابة بعيدا عن التقاطعات الإدارية، وعلامة لنجاح نظام الرقابة.
6. **الوضوح وسهولة الفهم:** للذين يطبقونه وخصوصا إذا ما استخدمت نماذج وصيغ رياضيّة أو خرائط ومخططات وإلا أضحى معقداً وغير فعال. وحتى على كل من يقوم على تنفيذه إذ يجب أن يكون قد تدرب وأتقن استخدامه وإلا فإن كلفة الإساءة في فهم النظام، خصوصا إذا ما كان معقدا، تكون مصدراً للكثير من المشاكل.
7. **إمكانية تصحيح الخطأ:** أن تقترن نواحي الفشل التي يكتشفها النظام بالإجراءات المطلوبة لتصحيحها ولا يكتفي بتحديد مسئولية ذلك الفشل وحسب. (زيادة، 2004، ص356)

2-2-6-8 خطوات تقييم نظم الرقابة الداخلية:

تتمثل خطوات تقييم أنظمة الرقابة الداخلية بعدد من الخطوات هي (البطاح، 2002):

- جمع الحقائق والمعلومات عن النظام ويقوم المراجع في هذه الخطوة بجمع كافة الحقائق والبيانات والمعلومات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة تمهيدا للخطوة التالية وهي فحص النظام.

- فحص النظام، ويتم ذلك بالتحقق من التنفيذ والتشغيل السليم لنظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى مدى مطابقة هذا النظام ومسايرته للحقائق التي تم التوصل إليها عند جمع المعلومات والحقائق عن النظام.
- التأكد من إجراءات تطبيق الرقابة الداخلية ومدى مطابقتها مع ما تم تحديده مسبقا لهذا النظام وبالتالي تصميم الاختبارات التي تحدد مواطن ضعف وقوة النظام، ومن الأمثلة على هذه الاختبارات مراجعة المستندات والتحقق من أرصدة الحسابات، وتحديد فترة الاختبار حتى يتم حصر كل الأنظمة والتعليمات خلال تلك الفترة وحتى يكون المراجع على علم بعدم وجود تغييرات أو تعديلات على القوائم والسجلات.
- تقييم النظام، ويتوصل المراجع لنتائج هذا التقييم من خلال اعتماده على مجموعة من الاختبارات مثل اعتماد منهجية الاختبار التالية (البطاح، 2002):

أ- الاعتبار بالحقائق والمشاكل والبيانات الأولية المطلوبة لتكوين الفروض القابلة للفحص والاختيار.

ب-صياغة الفروض بحيث تكون قابلة للرفض أو القبول.

ج- تجميع الأدلة والقرائن الكافية، وتشمل هذه الخطوة على:

- اختيار الطرق والإجراءات المناسبة لجمع الأدلة والقرائن.
- أداء جميع الأعمال المتعلقة بالطرق والإجراءات السابقة.

وفيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب، ينبه (القاضي ودحدوح 2000) إلى أنه بالرغم من إمكانية اختزال العمل الموزع على مجموعة من الموظفين إذا ما توفر في المنظمة نظاماً حاسوبيّاً للمعلومات؛ فإن أهمية وجود نظام للرقابة الداخلية بقيت كما

هي، وتقسم إجراءات الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب إلى ثلاثة أقسام هي (القاضي ودحدوح، 2000):

- إجراءات الرقابة العامة: وتشمل هذه الإجراءات النواحي التالية:

أ- الهيكل التنظيمي لوظيفة نظام المعلومات، ويتضمن التنظيم الجيد لقسم نظم المعلومات الفصل ما بين إدارة المعلومات وتحليل النظم وبرمجة التطبيقات وإدارة قواعد البيانات وعملية إدخال البيانات وتشغيل الحاسوب ومكتبة البرامج والبيانات والرقابة على البيانات والاتصالات البعدية وبرمجة النظم.

ب-إجراءات توثيق أو تطوير النظم والبرامج الجديدة، ويحقق وجود مثل هذه الإجراءات العديد من الأهداف مثل:

- مساعدة الإدارة في فهم نظام معالجة البيانات وبالتالي التأكد من تنفيذ السياسة المرسومة بدقة.
- مساعدة المراجعين في دراسة أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية.
- مساعدة محللي النظم والمبرمجين عند الحاجة إلى تعديل أو تطوير النظم.

- إجراءات الرقابة التطبيقية: وتشمل هذه الإجراءات الرقابة على المدخلات التي تتعلق باستلام البيانات من الأقسام المختلفة وتحويلها إلى بيانات مقروءة بواسطة الحاسوب الآلي، الرقابة على عمليات المعالجة ومن أهم أنواع الرقابة بهذا الصدد مراجعة مجموع عدد المستندات، مراجعة مجاميع قيم المستندات، اختبار صحة الترميز أو الترقيم، التأكد من إدخال البيانات المطلوبة، واختبار صحة العمليات. أما النوع الثالث من أنواع الرقابة التطبيقية فيتمثل في الرقابة على المخرجات وذلك من خلال مقارنة مجاميع المخرجات مع

مجاميع المدخلات، واختبار المخرجات من خلال مطابقتها مع المستندات الأصلية المؤيـدة للعمليات.

- إجراءات رقابة المستخدم: تصمم هذه الإجراءات اختبار دقة وشمولية العمليات التـي يـتم معالجتها باستخدام الحاسب الآلي، وبمعنى آخر التأكد من موثوقية مخرجات الحاسوب عـن طريق الاختبار والمراجعة المكثفة.

2-2-6-9 الرقابة المحاسبية الفعالة:

يوجد هنا أربعة عوامل تحدد فعالية نظام الرقابة المحاسبية هي: (موسـكوف وسـيمكن، 2002، ص309 -319)

أ- مسار المراجعة الجيد:

يعني مسار المراجعة الجيد أنه في استطاعة المدير (أو موظف آخـر) أن يتتبـع مـسار العمليات المحاسبية بدءاً من المستند الأصلي وحتى مرحلة وجودها النهائية في التقرير المالي.

ب- كفاءة الموظفين:

تعدّ كفاءة الموظفين العاملين بالمنشأة إحدى المقومات المهمة التي تؤثر على فعالية نظام الرقابة الوقائية، فإن عدم كفاء ة العاملين تؤدي إلى عدم الكفاءة في استخدام أصـول المؤسـسة وبالتالي عدم تحقيق سياساتها وأهدافها.

ج- فصل الوظائف ذات العلاقة:

يقصد بالفصل الواضح بين الوظائف أن لا يجمع موظف ما في المنشأة بين وظيفة حيازة وتداول أي أصل من أصولها ما دام يحتفظ بالدفاتر المحاسبية التي يسجل فيها عمليات تداول هذا

الأصل، وإلا سيكون في استطاعة هذا الموظف أن يتلاعب في ملكية واستخدامات الأصول وإخفاء تلاعبه بالتزوير في الدفاتر المحاسبية.

د- الحماية المادية للأصول:

يهدف هذا الإجراء الرقابي إلى المحافظة على أصول المنشأة في مكان أمين لتفادي مخاطر سوء استخدام موظفيها لهذه الأصول.

2-2-6-10 الرقابة الإدارية الفعالة:

تهدف الرقابة الإدارية كما سبق القول إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية في المنشأة ويحتوي هذا النوع من الرقابة على ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

أ- **رقابة وقائية ذات كفاءة:**

يجب أن يتوافر في المنشأة مجموعة من معايير الأداء حتى يمكن استخدامها كأساس لمقارنة الأداء الفعلي للأقسام المختلفة، وتحقيق أهداف الرقابة الإدارية. وتتمثل هذه المعايير في إجراءات الرقابة الوقائية التي وضعتها المنشأة، مثل نظام الموازنة ونظام التكاليف المعيارية، وشروط وإجراءات تعيين موظفين أكفاء، وإجراءات وأساليب حماية أصول المنشأة، والتي تهدف جميعها إلى حماية موارد المنشأة من الإسراف وسوء الاستخدام. وتعد إجراءات الرقابة الوقائية معايير للأداء الكفء وبدونها يصعب على إدارة المنشأة تقييم الأداء الناجح أو الفاشل لقسم من الأقسام: (موسكوف وسيمكن، 2002، ص325-326)

ب- نظام محاسبة المسؤولية:

يمكن تعريف محاسبة المسؤولية بأنها أسلوب" إداري -محاسبي " يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الأداء عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة

وبين المسؤولين من جهة ثانية وفقا لهيكل التنظيم الإداري للمنشأة بجميع مستوياته الإدارية ويعتمد نظام محاسبة المسئولية إداريا على فلسفة أساسية هي اللامركزية ومحاسبياً على نظام الموازنات التخطيطية لمراكز المسؤولية المختلفة كأداة للرقابة وتقييم الأداء. (كحالة وحنـــان، 2002، ص 413)

كما يؤدى تطبيق محاسبة المسؤولية في تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء، فأي مركز مسؤولية أو مستوى إداري بالمنظمة لا يمارس ولا يراقب من العمليات إلا ما يؤهله موقعه التنظيمي لـــذلك. إن مبدأ الإدارة بالاستثناء يعني عدم تبليغ الإدارة الأعلى إلا عند الضرورة، أي عند وجود خطر أو انحراف يستدعي تدخل الإدارة الأعلى لتصحيح الانحراف. (كحالة وحنـــان، 2002، ص415-416)

ج - تقارير الأداء الملائمة:

تعد تقارير الأداء العمود الفقري لنظم المراقبة بالتغذية المرتجعة، إذ إنها تهدف إلى تزويد إدارة المنشأة بالمعلومات الملائمة التي تدل على كفاءة تطبيق واتباع وسائل الرقابة الوقائية .كما أن اتباع أسلوب الإدارة بالاستثناء في إعداد هذه التقارير يزود المسؤولين في المنشأة بمعلومات عن الانحرافات المهمة عن معايير الرقابة الوقائية. ويجب أن تحتوي هذه التقارير على عمليات أوجه النشاط التي تقع تحت مسؤولية أشخاص محددين، حتى يمكن للإدارة مساءلة هؤلاء الأشـــخاص وعمل اللازم نحو تصحيح أسباب الانحرافات: (موسكوف وسيمكن، 2002، ص327)

2-3 الدراسات السابقة:

2-3-1 الدراسات العربية:

- **دراسة ظاهر والأدغم (2000) بعنوان: "تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية".**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة (جاري مدين، كمبيالات، مخصومة، سلف وقروض) في البنوك التجارية الأردنية، إذ تعد التسهيلات المباشرة من أهم الاستخدامات الأموال في البنوك التجارية وأخطرها، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية تعد جيدة، وقد بلغت نسبة الاستخدام (درجة الفعالية) (86%) كما أشارت النتائج إلى أن الرقابة المحاسبية المتوفرة لدى البنوك التجارية الأردنية هي أكثر قوة ومتانة إلى حد ما من الرقابة الإدارية.

وأظهرت النتائج أن البنوك الأردنية تختلف فيما بينها إذ يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بشأن درجة المتانة والكفاية والفعالية لنظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة عند مستوى ثقة (99.9) وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في بيان درجة أهمية التسهيلات الائتمانية ونظم الرقابة عليها وقد ساعدته في صياغة بعض أهداف دراسته.

- **دراسة زيدان (2001) بعنوان: "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية".**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية وذلك من خلال دراسة واقع الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة عن طريق دراسة الأنظمة

والتعليمات الخاصة بها، ودراسة أثر عمل مدقق الحسابات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وكذلك دراسة العلاقة بين حجم الجامعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وقام الباحث بجمع البيانات من خلال الرجوع إلى المراجع والدراسات السابقة فيما يخص موضوع الرقابة الداخلية.

وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين حجم الجامعة، وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة كانت مرتفعة، وأن الجامعات الخاصة تهتم بالدرجة الأولى بإجراءات الرقابة التي تتعلق بالنقدية، ثم الإجراءات التي تتعلق بالأجور.

أما أبرز توصيات هذه الدراسة هو ضرورة إصدار تشريعات تلزم الجامعات بنشر تقارير سنوية عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.

- **دراسة الخطاب (2002) بعنوان: "تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية".**

هدفت الدراسة إلى تقصي العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال بيان مدى تأثير كل من (العوامل البيئية، العوامل التنظيمية، العوامل السلوكية لمستخدمي المعلومات، أجهزة وبرامج الحاسوب، نماذج القرارات الإدارية) في كفاءة وفعالية هذه النظم، ومدى قدرتها على تلبية احتياجات هذه البنوك من المعلومات الملائمة.

وقد أوصت الدراسة بالتالي:

1. ضرورة الاهتمام بالعوامل البيئية المحيطة عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.
2. ضرورة فهم وإدراك العوامل التنظيمية وأهمية اللامركزية.

3. إشراك المستويات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.
4. مراعاة العوامل السلوكية لمستخدمي المعلومات.
5. ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية واستخدام الأجهزة والبرامج المختلفة.

وقد استفاد الباحث من الدراسة في تكوين الإطار النظري لدراسته الحالية.

- **دراسة موتات (2003) بعنوان: "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية".**

وقد كان هدف الدراسة الأساسي تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للتسهيلات الائتمانية في المصارف الليبية وذلك من خلال التعرف إلى مدى متانة أنظمة الداخلية للتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية وكذلك التسهيلات الائتمانية وأنواعها وإجراءات منح التسهيلات والمبادئ والقواعد الأساسية للإقراض في المصارف التجارية الليبية.

كما توصلت الدراسة إلى أنه على إدارة المصارف التجارية الليبية أن تقوم بمشاركة القائمين على التسهيلات الائتمانية وأنواعها وإجراءات منح التسهيلات والمبادئ والقواعد الأساسية للإقراض في المصارف التجارية الليبية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه على إدارة المصارف التجارية الليبية أن تقوم بمشاركة القائمين على التسهيلات الائتمانية وأخذ آرائهم عند اتخاذ قرار منح الائتمان وأن تقوم بمراجعة سياسات التسهيلات الائتمانية لتحديد ما إذا كانت تتوافق والظروف المتغيرة للسوق وضبط أي مخالفات للإجراءات التنظيمية داخل المصرف في الوقت المناسب والعمل على الحد من هذه المخالفات وكذلك الموازنة بين العائد المتوقع من منح التسهيلات وحجم الأموال المستثمرة في هذه التسهيلات الممنوحة. ويمكن للباحث الاستفادة من هذه الدراسة في صياغة بعض فروض دراسته الحالية.

- **دراسة جودة (2004) بعنوان: "نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضـــريبة الدخل وأثرها على فاعلية الدائرة في الأردن".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات الحاسبية المستخدمة فـــي دائـــرة ضريبة الدخل وأثرها على زيادة فاعلية الدائرة في الأردن من خلال أثر تطور نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الدائرة، ومدى اهتمام إدارة الدائرة بتوفير الكفاءة البشرية والإمكانيـــة المادية لمديرية المعلومات، وتطوير الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومـــات المحاسبية في الدائرة، ودور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصـــة فـــي تـــوفير المعلومـــات المحاسبية المفيدة كما ونوعا للدائرة.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة ارتباط مديرية المعلومات برأس الهرم الإداري للعمل على تنفيذ متطلبات تنفيذ خطط جمع المعلومات المحاسبية بشكل يتناسب وأهميـــة المعلومـــات المحاسبية للدائرة، والعمل على زيادة كادر مديرية المعلومات لإدخال جميع البيانات المجمعة في كل سنة لتوفير معلومات أكثر شمولية لتقدير والاهتمام بتحقيق أهداف الدورات التدريبية وعـــدم النظر إلى عقد الدورات التدريبية كهدف بحد ذاته ووضع آليـــة لقيـــاس أثـــر التـــدريب علـــى الموظفين، وضرورة تفعيل مواد القانون المتعلقة بجمع المعلومات لتكون معينة للمقدر على جمع المعلومات في عمله، ورفع درجة التعاون مع الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة بتفوير مزيد من المعلومات المحاسبية للدائرة، والاستفادة من الدمج مع الضريبة العامة على المبيعات عـــن طريق توفير الكم الهائل من المعلومات.

- **دراسة مظهر (2004) بعنوان: "تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة".**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم النظم المحاسبية المتعمدة على الحاسوب من أبعاد مختلفة الفنية السلوكية أو الإنسانية، وذلك من خلال التعرف على مدى كفاءتها وفاعليتها في أداء مهماتها، ومن الجانب الإنساني التعرف على مدى الرضا من قبل مستخدمي هذه النظم ومخرجاتها كما هدفت الدراسة إلى تحليل بعض العوامل المؤثرة على أداء هذه النظم. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النظم تتمتع بدرجة كبيرة من الفاعلية في تحقيق أهدافها حيث أظهرت أنها تتميز بسهولة استخدامها والتعامل معها والسرعة والدقة في إدخال ومعالجة البيانات وتتمتع بالمرونة وبالتكامل داخليا مع وظائفها ومع النظم الأخرى بحيث يمكن إدخال التعديلات والتحسينات عليها لتتلاءم المحيطة واحتياجات المستخدمين وهذا يجعلها قادرة على أداء الوظائف المطلوبة والمحافظة على مستوى أدائها في الظروف المختلفة وتتميز بجودة مجموعة من القواعد والإجراءات الرقابية التي تدعم دقتها وتزيد من إمكانية الاعتماد عليها. وتوصي الدراسة بإعطاء الأولوية لبيئة النظم وأجهزتها والاستفادة من التقنيات وتصميمها. كما توصي الدارسين بالمحاسبة بتنمية قدراتهم ومهاراتهم في مجال الحاسوب ومعرفة الكيفية التي تتم بها برمجة وتصميم هذه النظم، وكذلك توصي الدراسة بتقييم أداء النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب في القطاعات الخدمية والتجارية.

- **دراسة الصغير (2005) بعنوان: "دور نظم المعلومات المحاسبية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية".**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور نظم المعلومات المحاسبية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة على

المتغير التابع وهو الرقابة على التسهيلات الائتمانية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تتصف بالكفاءة بصورة إجمالية، وأن المعلومات المحاسبية التي تنتجها تتصف بخصائص نوعية تجعلها ملائمة لأغراض الرقابة على التسهيلات الائتمانية كونها حديثة وسهلة الفهم وتتميز بالموثوقية وتقدم في التوقيت المناسب وبالتالي يعتمد عليها في اتخاذ قرارات منح التسهيلات وقد خرجت هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

* العمل على تزويد نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها في المصارف التجارية بوسائل تكنولوجية وتقنيات حديثة متطورة، لمواكبة التطورات الحاصلة في الخدمات المصرفية.
* ضرورة العمل على ربط المصارف التجارية مع بعضها بعضا وبفروعها بشبكة معلومات موحدة، بحيث تساعد في سهولة وسرعة وصول المعلومات لمستخدميها وبشكل دوري وفي الوقت المناسب.
* استقطاب الكفاءات والخبرة المهنية من حملة الشهادات المهنية، والعمل على زيادة تأهيل العاملين بإدارات الائتمان بإشراكهم في الدورات المحلية والملتقيات الدولية.
* **دراسة النعيم (2005) بعنوان: "أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية"**.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية، وبيان موقف المراجع الخارجي وكيفية تقييمه لها، والتعرف على المحاسبة وفروعها المختلفة، ومع توضيح الخصائص النوعية التي تعمل على جودة المعلومات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي المعتمد على الكتب والمراجع والوسائل العلمية التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي المعتمد على المصادر الميدانية من خلال استخدام استمارة الاستبيان، والمنهج التاريخي في سرد الدراسات السابقة على حسب تسلسلها التاريخي.

وكانت فرضيات الدراسة على النحو التالي الفرضية الأولى نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية، والفرضية الثانية يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في تحديد كمية ونوعية وزمن عملية المراجعة، الفرضية الثالثة المعلومات المحاسبية الموثقة هي التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول، الفصل الأول تناول الرقابة الداخلية وأنواعها وطرق تقييمها، الفصل الثاني تناول المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والفصل الثالث تناول الدراسة الميدانية. أهم نتائج الدراسة أن توفر نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية في المنشآت مع توفر الشروط التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية يعطيان معلومات محاسبية فاعله يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها، وأن تصميم وتطبيق نظام للرقابة الداخلية بصورة جيدة يضفي مصداقية على مخرجات النظام المحاسبي خصوصا في وجود كادر مؤهل علميا. وأهم توصيات الدراسة أن تولي إدارة المنشآت والشركات اهتماماً كبيراً بتفعيل نظام الرقابة الداخلية حتى يتم التحقق من سلامة البيانات والمعلومات المحاسبية، وعلى إدارة المنشآت والشركات أن تتبع الأسلوب العلمي في تعيين الكادر المحاسبي وفقا للكفاءة والمؤهلات المطلوبة حتى يتم تقويم الأداء الأفضل والعمل على تدريبهم وتأهيلهم من فترة لأخرى حتى تضمن المنشأة أو الشركة سلامة مخرجات النظام المحاسبي لتساعد الرقابة الداخلية في أداء مهماتها.

- **دراسة الردايدة (2006) بعنوان: "نظم المعلومات المحاسبية بإدارة الجمارك ودورها في القدرات الإستراتيجية في مجالات الاستثمار وإدارة الجودة الشاملة".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القدرات الإستراتيجية لدائرة الجمارك ولنظم المعلومات المحاسبية فيها من واقع ما هو معمول به، والتعرف على دور هذه النظم في مجال الاستثمار وتشجيعه وفي مجال إدارة الجودة الشاملة.

وقد تم التوصل إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في دائرة الجمارك قد أسهمت وبشكل فاعل في بناء القدرات الإستراتيجية اللازمة لإنجاح مسيرة التطور والتحديث ومواكبة عصر الحداثة في العملية الاقتصادية ليس فقط على المستوى الخاص بل تجاوزتها إلى المنافسة على المستوى الوطني.

- **دراسة القضاة (2006) بعنوان: "أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية".**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال بيان أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة المحاسبية، أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الإدارية، أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الضبط الداخلي.

وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات على استبانه محكمة من قبل أساتذة في الجامعات الرسمية والخاصة، حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في الأفراد العاملين في دائرة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وقام الباحث بتوزيع (90) استبانة استرد منها (80) استبانة وقد تم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام (SPSS) وعدد من الأساليب الإحصائية، وذلك من خلال الإحصاء الوصفي كالمتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار (T) .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها؛ تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، حيث تعمل على توفير معلومات دقيقة، وكاملة، وقابلة للمقارنة، وإعداد تقارير متابعة دورية وبسرعة عالية عن جميع العمليات والأعمال المصرفية المختلفة التي يقوم بها البنك، وكذلك حماية أصوله. وأن هناك أثراً إيجابياً لنظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الأردنية حيث تعمل

على إنتاج معلومات، تساعد في اتخاذ القـرارات الإداريـة، التـشغيلية، والإسـتراتيجية، أن المعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية تساعد في مراقبة عملية الالتزام بالـسياسات الإدارية التي تشمل القواعد والإجراءات التي تحقق الوصول إلى الأهداف المرسومة والى تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل العاملين من خلال وصف وظيفي، وأن هناك أثراً إيجابياً لـنظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الضبط الداخلي في البنوك التجارية الأردنية من خلال تـوفير المعلومات عن جميع وسائل التنسيق والإجـراءات الهادفـة إلـى الكـشف المبكـر للغـش، والاختلاسات، ومراقبة عملية التطوير المستمر في أداء العمل .

وعلى ضوء النتائج السابقة فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:-

- تطوير وتحسين النظام المحاسبي المعمول به حاليا في البنوك التجارية الأردنية بحيث يلبّي احتياجات كافة الأطراف المعنية بالعملية الرقابية من المعلومات.
- ضرورة قيام مديري الإدارات المختلفة في البنك بالتنسيق والتعاون مع دائرة الرقابة الداخلية الموجودة وخصوصا عند وجود نشاط أو عملية مصرفية يقوم بها البنك لأول مرة وذات أثر مالي كبير، وأن يتم التعاون والتنسيق ما بين المختصين بالنظم المحاسبية ودائـرة الرقابـة الداخلية الموجودة في البنك لتذليل المشاكل التي قد تواجه المدققين في عملية الحصول على المعلومات بالشكل المطلوب والذي يعزز من إحكام عملية الرقابة الداخليـة علـى جميـع العمليات والأنشطة التي يمارسها البنك في الداخل والخارج.
- **دراسة محمد (2006) بعنوان: "القيود على الرقابة الداخلية وأثرها على فاعليتها وكفاءتها في المنشآت السودانية".**

سلطت هذه الدراسة الضوء على قيود ومعوقات الرقابة الداخلية، والانحرافات والخلـل الذي ينتج عنها، وتحديد السبل والوسائل التي تمكّن من تذليل تلك القيود والمعوقات أو تخفيفهـا

وتجنبها مستقبلاً. وقد طبقت الدراسة على شركة الصمغ العربي المحدودة والشركة السودانية للاتصالات المحدودة لمعرفة واقع تأثيرات القيود على الرقابة الداخلية بهما كمثال للمنشآت السودانية. لتشخيص الضوابط الداخلية الملائمة كالمقاييس واللوائح والمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولتجديد القيود وأهم أسباب القصور في أنظمة الرقابة الداخلية، شملت الدراسة المراجعة الداخلية كأداة فعالة لتقييم تلك الأنظمة وتقويمها. وضع الباحث الفرضيات الآتية كإجابة لحل المشكلة:- قياس النتائج الفعلية بالمعايير الموضوعية، وتطبيق رقابة مستمرة، تقر تشخيصاً للضوابط الداخلية الملائمة للتوكيدات. غياب التنبؤ والإجراءات التصحيحية المانعة أو المعللة للانحرافات السالبة، يزيد التكلفة والتقيد وعدم سلامة التنفيذ والجهد وبالتالي زيادة القيود على الرقابة الداخلية. عدم تطبيق الوصف الوظيفي الواضح والفعال للمستويات والاختصاصات والمسئوليات، يمثل قيداً ذا تأثير سالب على أنظمة الرقابة الداخلية. غياب الكفاءة والتدريب للكادر البشري بالدرجة الملائمة، يؤدي إلى ضعف وانحرافات عملية التخطيط والرقابة. وقد ثبتت مطابقة الفرضيات نظرياً وعملياً في المنشآت وقد طبق الباحث المناهج المختلفة (في منهج البحث)، واعتمد على المصادر الأولية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها الأتي:-

غياب أو ضعف نظم الرقابة الداخلية يمثل قيداً ذا تأثير سالب على نشاطات المنشآت والوصول إلى الأهداف. نظام المراجعة الداخلية مقوم أساسي يوفر السلامة من المعوقات والقيود لأنظمة الرقابة الداخلية بتضافره مع النظام المحاسبي الجيد والضبط الدقيق. التنبؤ المنطقي والتخطيط الشامل مع الكفاءة والتدريب العملي والعلمي ومساهمة المستويات الإدارية على تدرجها في اتخاذ القرارات ودقة المعلومات الملائمة مع المعايير واللوائح والقوانين، يمكن الرقابة من التغلب على القيود والمعوقات.

وقد قدم الباحث بعض التوصيات أهمها:-

ضرورة الاهتمام بكفاية الإشراف والمراجعة، والالتزام بقواعد وقوانين إجراءات الرقابة الداخلية مع مراعاة الدقة والسرعة ومعالجة البنود والعوائق وسلامة التنفيذ. لا بد من تركيز العناية بالجانب الإنساني للعاملين وإفهامهم أهداف منشأتهم وتقبل اقتراحاتهم وابتكاراتهم والإشادة بها، وتدريبهم وتحفيزهم وإنصافهم. ضرورة تضافر المعايير الملائمة والموازنات التخطيطية الموضوعية مع الإشراف المباشر والمعلومة الموثوقة وحماية الممتلكات لتحقيق الأهداف المنشودة.

- **دراسة الخالدي (2007) بعنوان: "إطار مقترح لتطوير نظام الرقابة في المصارف الإسلامية".**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المقومات الرئيسية لأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة بهدف وضع إطار مقترح لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية، وإبراز دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها، كما تبحث الدراسة في مدى وجود فروق بين عمل المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان خلال الفترة 2002م-2006م. ولاختبار الفرضيات، اتبع الباحث المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة، والمنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب العينة لمعرفة الأسس والقواعد التي تقوم عليها الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض، والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفروض، وتم توزيع استبانة أعدت لاختبار فرضيات الدراسة. تم إثبات كل الفرضيات، وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة كانت ما يلي:

1) يساعد الاهتمام بالتدريب المستمر والتطوير واستخدام التقنيات الحديثة والالتزام بالسياسات الإدارية على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وعلى ضبط العمل، كما يقلل من فرص التلاعب ويساعد على تحقيق الأهداف الموضوعة للمصارف.

2) يؤدي تحديد صلاحيات العاملين وحصر مسؤولياتهم وفرض التناوب بينهم إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية وخاصة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

3) من الأولويات الأساسية لدى المراجع الخارجي عند القيام بعملية المراجعة للمصارف الإسلامية تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقاً لمعايير المراجعة المتبعة.

4) يتم قياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية من خلال التقارير والبيانات المقدمة للإدارة ومدى تأثيرها على قرارات الإدارة.

5) يعتمد حجم الاختبارات التي يجريها المراجع الخارجي في المصارف الإسلامية على مدى وجود وكفاءة نظام الرقابة الداخلية فيها، فكلما كان هنالك نظام للرقابة الداخلية يتصف بالكفاءة كان حجم عينة الاختبارات قليلة والعكس صحيح.

6) يؤدي اتباع أساليب الرقابة التنظيمية في المصارف الإسلامية إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

- **دراسة قاعود (2007): "بعنوان دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية".**

وقد هدفت إلى البحث في تقييم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، بهدف التعرف على واقعها من حيث مدى توفر مواصفات الجودة، وتوفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين، وكذلك مدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية وكذلك وضع تصور واضح يساعد في تقييمها .وقد تألفت عينة الدراسة من 150شركة

مساهمة في محافظات غزة في فلسطين .وتوصلت الدراسة إلى توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وبدرجات متفاوتة، وتوفر أيضا عنصر المسايرة للتطور، والكفاءة والخبرة، لدى شركات البرمجة، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وقدرة هذه النظم على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين .وقد أوصت الدراسة على ضرورة العمل على تطوير مواصفات وخصائص الجودة (السرعة، الدقة، المرونة، ...الخ (في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وضرورة وضع الضوابط الرقابية اللازمة على صلاحيات استخدام البرامج وضرورة الاهتمام بمواكبة التطورات التكنولوجية.

- **دراسة ناعسة وخميس (2009) بعنوان: "أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في نجاح تلك النظم، وأثر تطبيقها في الأداء المالي للشركات".**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير من المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات المساهمة العامة المحوسبة في أداء تلك النظم، كما تهدف أيضاً إلى معرفة أثر تطبيق تلك النظم في الأداء المالي للشركات، حيث تم استخدام اختبار ((Sample T-test Paired ونموذج الانحدار المتعدّد لاختبار ذلك. واشتملت الدراسة على (53) شركة منها (39) شركة مطبقة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة و(14) شركة غير مطبقة لمثل تلك النظم، وتم توزيع أداة الاستبانة على (174) محاسباً في تلك الشركات، كما استخدمت القوائم المالية للشركات تحت الدراسة من أجل اختبار أثر تطبيق النظم المحوسبة في الأداء المالي للشركات المطبقة، حيث تم استخدام ثمانية مؤشرات مالية لقياس الأداء المالي.

توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية كافة، وأداء تلك النظم. وكانت لمشاركة المحاسبين في

مرحلة التطبيق الأثر الأكبر مقارنة بالمراحل الأخرى لتطوير النظام، مثل: مرحلة التخطيط والتحليل، ومرحلة التصميم. وتم التوصل إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام، باستثناء نسبة الدخل التشغيلي إلى المبيعات، بينما وجدت فروقات إيجابية ذات دلالة إحصائية ما بين مؤشرات الأداء المالي للشركات التي تطبق أنظمة محوسبة، والمؤشرات المالية لتلك الشركات التي لا تطبق مثل تلك الأنظمة.

- **دراسة هلدني، والغبان (2009) بعنوان: "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق".**

هدف البحث إلى التعرف على الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني إذ تم إجراء دراسة ميدانية شملت عشرة مصارف بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض وتم إدخال البيانات وتشغيلها ومعالجتها آليا واستخدام نماذج إحصائية لاختبار الفرضية وإثباتها. وخلص البحث إلى الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية. وأما يتطلب البحث باستمرار في إمكانية تحديثها وتطويرها لتحقق أهدافها ضمن معايير الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية. وتم استخدام (5) متغيرات من متغيرات أهداف الرقابة الداخلية في استمارة الاستبانة لمعرفة دور الرقابة الداخلية في المصارف، وكانت نتيجة التحليل الإحصائي بأن هناك دوراً معنوياً ذا دلالة إحصائية لأساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات في تحقيق ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، بجانب تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات ومهام المصارف، فضلا عن التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف،

وكشف الأخطاء والغش والتلاعب. وبما أن نظم المعلومات المحاسبية هي أنظمة مفتوحة، فإن الأمر يتطلب منها بأن تأخذ بنظر الاعتبار تلك المتغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة ومحاولة الاستفادة منها، وبالشكل الذي يسهم في تحقيق كفاءتها وفاعليتها في بناء رقابة داخلية فعالة بدءاً من بيئة رقابية ثم تقييم المخاطر والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات وأنشطة الرقابة وانتهاء بالمراقبة المستمرة على عمليات المصارف.

2-3-2 ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة Nicolaou (2000) بعنوان:**

"A Contingency Model of Perceived Effectiveness in Accounting Information Systems: Organizational Coordination and Control Effects".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تكامل النظم درجة توافق تصميم نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة مع متطلبات التنسيق والرقابة التنظيمية الناتجة عن تداخل المعلومات بين المجالات الوظيفية والرسمية التنظيمية مدى استخدام إجراءات وقواعد التعامل وفاعلية هذه النظم، والتي تقاس من خلال عاملين: الأساس يتمثل في رضا متخذي القرار عن دقة المعلومات الناتجة وفاعلية الرقابة عليها، والثانوي، ويتمثل في رضا متخذي القرار بجودة محتوى المعلومات الناتجة عن النظام، وقد اعتمد الباحث على أسلوب الاستبانة وزعت على عينة عشوائية على المراقب المالي في (600) منظمة أمريكية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التطابق بين تصميم النظام ومتطلبات التنسيق والرقابة التنظيمية يخلق نظاماً محاسبياً أكثر نجاحاً وأن الاتكال الداخلي له أثر جوهري على متطلبات الرقابة والتنسيق التنظيمي الذي يجب استيفاؤها عند تصميم النظام. كما أن التطابق بين تصميم النظام وهذه المتطلبات يسهم بشكل

جوهري في إعطاء انطباع بفاعلية الرقابة ودقة المعلومات، في حين يعجز عن إظهار قوة الأثر على رضا مستخدم المعلومات بجودة محتوى المعلومات المتوفرة من مخرجات النظام.

كما أظهرت الدراسة أن المستجديين أشاروا إلى اعتمادهم على مقياس تكامل النظام في صياغة آرائهم حول فاعلية نظم المعلومات المحاسبية. وقد أوصت الدراسة للأبحاث المستقبلية بالاعتماد على مقاييس نوعية وحسية لقياس فاعلية النظم، واختبار أثر تصميم النظام المحاسبي على مقاييس أداء الشركة القابلة للقياس مثل المقاييس التشغيلية للأداء مثل المخزون ومقاييس الربحية مثل العائد على الأصول المستخدمة وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في بيان فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من حيث رضا المستخدم بدقة المعلومات والرقابة عليها وكذلك رض المستخدم بجودة المعلومات.

- **دراسة Raupelien and Stabingis (2003) بعنوان:**

"Development of a Model for Evaluating the Effectiveness of Accounting Information System".

هدفت الدراسة إلى بحث نماذج وطرق فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وإمكانيات استخدامها، وتطوير نموذج متطور لتقييم فاعلية هذه النظم من الجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية وقد اعتمدت الدراسة على العملية في حقل ضيق وعلى طرق المقارنة والتحليل المنطقي وطرق التحليل متعددة المعايير. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن خصائص نظم المعلومات المحاسبية لها أهمية مختلفة ويمكن التعبير عنها بمقاييس كمية ونوعية وأن نجاح استخدامها يتوقف على الاختيار الصحيح لمكونات النظام، كما أن فاعلية نظم المعلومات المحاسبية يمكن عدّها بمثابة الاستخدام الناجح لهذه النظم الذي يؤمن احتياجات المستخدم، كما خلصت الدراسة إلى نموذج متطور لتقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية يتمتع بالانفتاح

ووضوح المحددات وإمكانية استخدامه في كافة مراحل دورة حياة النظام (الاختيار- التطبيق- الاستغلال)، كما يسمح بتقييم فاعلية النظم من الجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية، وتقييم المؤشرات المختلطة (كمية – نوعية) لفاعلية النظم المحاسبية.

وقد أوصت الدراسة بأن يتم تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية باستخدام نماذج متعددة لكي تزيد من موثوقية التقييم، وأنه يتم اختيار النموذج الصحيح للتقييم في الظروف المختلفة فمن الضروري تصنيف النماذج من خلال الغرض من التقييم، وجوانب التقييم، والملائمة للاستخدام في المراحل من عمر النظام، والمقاييس لمؤشرات الفاعلية وتمكن استفادة الباحث من هذه الدراسة في بيان المنافع التي يتم الحصول عليها من التغيرات الهيكلية وزيادة كفاءة العمل.

- **دراسة (2007) Ismail & King بعنوان:**

"Factors Influencing the Alignment of Accounting Information Systems in Small and Medium Sized Malaysian Manufacturing Firms".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصانع متوسطة وصغيرة الحجم في ماليزيا .تكونت عينة الدارسة من (214) شركة لديها نظم محاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أنظمة المعلومات المحاسبية تعمل بشكل تدفق يربط المعلومات من الأعلى والأسفل يساعد العاملين في الشركات على تحقيق أهدافهم. بالإضافة إلى أن استخدام هذه النظم يمكن الشركات من إعطاء معلومات دقيقة للوكالات الحكومية ذات العلاقة.

- دراسة (Sajady, etal (2008 بعنوان:

"Evaluation of the Effectiveness of Accounting Information Systems".

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين في (347) شركة صناعية من مجموع (1383) من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في مدينة طهران بجمهورية إيران، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات بمستوى جيد وأنه يساعد على تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مديري المالية بالإضافة إلى أنه يساعد على تحسين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

- دراسة (Mashhour & Zaatreh (2008 بعنوان:

"A Framework for Evaluating the Effectiveness of Information Systems at Jordan Banks: An Empirical Study".

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيف أن الاستثمار في نظم المعلومات في المصارف التجارية الأردنية يسهم في فاعلية نظم المعلومات المحاسبية. بالإضافة إلى القيام بقياس العوامل التي تحدد فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الرئيسة في الأردن.

تكونت عينة الدراسة من المصارف التجارية الأردنية والبالغ عددها (12). وقد توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر وبشكل كبير على أداء تلك المصارف وأنها تؤثر على مستوى التنافسية بين المصارف عينة الدراسة.

2-3-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:-

بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، يمكن تلخيص أهم ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسات بما يلي:

أولاً: تعد من الدراسات الحديثة المهمة التي تركز على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية.

ثانياً: قامت هذه الدراسة بقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية، أي بالتطبيق على قطاع المصارف الإسلامية في الأردن، وبما يختلف عن باقي الدراسات الأخرى.

ثالثاً: بحثت الدراسة عن مدى اختلاف تأثير نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في هذه المصارف باختلاف حجم المصرف مقاساً برأس المال وتاريخ التأسيس.

رابعا: غطت هذه الدراسة المصارف الإسلامية الأردنية وهي البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 مقدمة

3-2 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

3-3-1 خصائص عينة الدراسة

3-4 مصادر جمع البيانات

3-5 اختبار الصدق والثبات

3-5-1 اختبار Multicollemiarity

3-6 الأساليب الإحصائية

3-1 مقدمة:

يشتمل هذا الفصل على عرض لمنهجية الدراسة المتبعة من قبل الباحث بالإضافة إلى تناول مجتمع وعينة الدراسة، كما تناول أدوات الدراسة ومصادر الحصول عليها، ومن ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة، وصدق أداة الدراسة وثباتها.

3-2 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية البحث العلمي القائمة على أساس صياغة المشكلة وبيان أهمية الدراسة وأهدافها ووضع مجموعة من الفرضيات لتأكد من صحتها واتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الأردنية وهي: المصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي الإسلامي الدولي، أما عينة الدراسة فتتكون من المديرين في الإدارة العليا بالإضافة إلى المحاسبين والمدققين الداخليين.

وفيما يلي نبذة عن البنكين محل الدراسة:

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، كشركة مساهمة عامة محدودة سنة 1978 لممارسة العمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بموجب القانون بتأسيس البنك، وتم فيما إلغاء قانون البنك الخاص وصدر فصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك الذي صدر في 2000/08/01م.

كما باشر الفرع الأول للبنك العمل في 1979/9/22م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليوني دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، وقد أصبح رأسماله (81.25) مليون دينار أردني (أي حوالي 114.6 مليون دولار أمريكي).

وذلك بعد موافقة هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2008/7/2 بزيادة رأسمال البنك بتسجيل أسهم الزيادة البالغة (16.25) مليون دينار/ سهم ليصبح رأسمال البنك 81.25 مليون دينار/ سهم بدلاً من 65 مليون دينار/ سهم عن طريق رأسمال (15) مليون دينار/ سهم من حساب علاوة الإصدار و(1.25) مليون دينار/ سهم من الأرباح المدورة وتوزيعها بواقع ربع سهم (25%) مجاني على المساهمين كل بنسبة مساهمته في رأسمال البنك.وبعد ذلك تم رفع رأس المال إلى 100 مليون دينار أردني

ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (56 فرعاً و12 مكتباً) والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة إضافة إلى مكتب البوندد كما يقدم خدمات الصراف الآلي التي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (69) جهازاً.

بينما بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي بممارسة أعماله المصرفية في الثاني عشر من شوال 1418 هجري الموافق التاسع من شباط 1998 ميلادي تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محليا وفي الأسواق العربية والإسلامية.

وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 30-3-1997م. وقد بلغ رأس مال البنك حاليا (100 مليون دينار أردني).

3-3-1 خصائص عينة الدراسة:

1) العمر:

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	تكرار	نسبة %
أقل من 25	35	35
25-34	55	55
35-44	5	5
أكثر من 44 سنة	5	5
المجموع	**100**	**100**

نلاحظ أن 35% من العينة تقل أعمارهم عن 25 سنة، و55% من العينة تتراوح أعمارهم بين (25-34) سنة والباقي تزيد أعمارهم عن 35 سنة.

مما يدل على انخفاض أعمار أفراد عينة الدراسة وبما يعكس ميل البنكين محل الدراسة إلى تعيين الشباب في المناصب الإدارية.

2) المؤهل العلمي:

جدول (2)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	تكرار	نسبة %
دبلوم فما دون	-	-
بكالوريوس	85	85
ماجستير	15	15
دكتوراه	-	-
المجموع	**100**	**100**

نلاحظ أن 85% من العينة من حملة البكالوريوس، بينما الباقي من حملة الماجستير، مما يدل على أن البنوك محل الدراسة تقوم بتعيين حملة المؤهلات الجامعية والدراسات العليا فيها وبما يسهم في تطوير عملها.

3) عدد سنوات الخبرة:

جدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	تكرار	نسبة %
أقل من 10	80	80
10–19	20	20
20–29	–	–
30 فأكثر	–	–
المجموع	**100**	**100**

إن النسبة الأكبر من العينة تقل خبرتهم عن 10 سنوات (80% من العينة) بينما (20%) من العينة تتراوح خبرتهم ما بين (10–19) سنة وبما يدل على انخفاض الخبرة العملية لأفراد العينة وبما يتناسب مع أعمارهم، كون النسبة الأكبر من العينة من الشباب

4) الشهادات المهنية الحاصل عليها:

جدول (4)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية الحاصل عليها

الشهادات المهنية الحاصل عليه	تكرار	نسبة %
CPA	12	12
CMA	8	8
JCPA	9	9
CFM	–	–
أخرى	10	10
لا إجابة	61	61
المجموع	**100**	**100**

لقد تبين أن النسبة الأكبر من العينة ممن لديهم شهادات مهنية قد حصلوا على شهادة CPA وCMA وJCPA. وبما يدل على رغبة أفراد العينة على الحصول على شهادات مهنية متخصصة في مجال عملهم.

5) المسمى الوظيفي:

جدول (5)

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	تكرار	نسبة %
محاسب	70	70
مدير مالي	2	2
مدقق داخلي	2	26
مدير حسابات	26	2
المجموع	**100**	**100**

نلاحظ أن 70% من العينة محاسبين، وتليهم 26% من العينة مدققون داخليون والباقي مديرون ماليون ومديرو حسابات. وهذا يعكس التوزيع النسبي لأفراد مجتمع الدراسة

3-4 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات هي البيانات الثانوية والمتمثلة بالدراسات النظرية والميدانية السابقة والكتب والأبحاث المتعلقة بالموضوع محل الدراسة وذلك لوضع الإطار النظري للدراسة.

أما البيانات الأولية فتتمثل في تطوير استبانة لقياس المتغيرات والأبعاد الخاصة بها ودراسة الفرضيات.

وفيما يلي عرض لتصميم استبانة الدراسة:

اشتملت الاستبانة على أربعة أقسام رئيسة، تضمن الأول منها البيانات الشخصية للمشاركين وهي: (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الشهادات المهنية الحاصل عليها، المسمى الوظيفي، تاريخ تأسيس المصرف، رأسمال المصرف)، بينما اشتمل القسم الثاني على فقرات تقيس متغيرات الدراسة.

وفيما يلي جدول يوضح الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة:

الجدول (6)

قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبانة

المتغير الرئيس	القسم	الفقرات
الادارة العليا	**الثاني/أولا**	**71-**
نوعية الأجهزة المستخدمة	**الثاني/ثانيا**	**8-12**
كفاءة العاملين	**الثاني/ثالثا**	**26−13**
ملائمة المعلومات	**الثاني/رابعا**	**27-34**
الرقابة الداخلية	**الثاني/القسم (ب)**	**35-45**

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة حيث تم إعطـــاء الأوزان التالية لمقياس الدراسة كما يلي:

الجدول (7)

المقياس المستخدم في الدراسة

لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

وقد تم اعتماد المقياس التالي لتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وهو[1]:

1−2.33 مستوى ضعيف

2.34−3.67 مستوى متوسط

3.67−5 مستوى قوي

(1) تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالي: (الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1) / عدد الفئات المطلوبة (3) ومن ثم إضافة الجواب (1.333) على نهائية كل فئة

5-3 اختبار الصدق والثبات:

1) الصدق الظاهري:

لقد تم اختبار الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرض الاستبانة على عـــدد مـــن المحكمين لأخذ آرائهم حول المقياس المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تمت الاستفادة من ملاحظاتهم في تعديل الاستبانة والخروج بها على صورتها النهائية الحالية.

2) اختيار الثبات:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ∝ للاستبانة ككل = 96.9% وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%.

وقد تبين أن قيمة ∝ لكل متغير على حدة أعلى من النسبة المقبولة 60% والجــدول التالي يوضح قيمة ∝ لكل متغير من متغيرات الدراسة.

المتغير	قيمة ∝ %
الإدارة العليا	90.7
نوعية الأجهزة المستخدمة	75.5
كفاءة العاملين	91.5
ملائمة المعلومات	91.3
الرقابة الداخلية	94.2

1-5-3 اختبار Multicollemiarity:

لقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض حيث تبين أن على معامل ارتباط كان ما بين كفاءة العاملين وملاءمــة المعلومــات وقــد بلــغ

(86.8%) وبالتعويض في معادلة $VIF = \frac{1}{1-r2} = \frac{1}{1-(86.8)^2} = 4.055$ وبما أن قيمة VIF أقل من (5) فإنه لا يوجد هنالك Multicollemiarity (تداخل بين المتغيرات المستقلة).

	الإدارة العليا	نوعية الأجهزة المستخدمة	كفاءة العاملين	ملاءة المعلومات
الإدارة العليا	1	**0.784	**0.531	**0.576
نوعية الأجهزة السنوية	**0.784	1	**0.665	**0.729
كفاءة العاملين	**0.531	**0.665	1	**0.868
ملاءمة المعلومات	**0.576	**0.729	**0.868	1

3-6 الأساليب الإحصائية:

تم استخدام برنامج SPSS في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة عن طريق استبيانات الدراسة وفيما يلي ابرز الأساليب الإحصائية التي سيتم اعتمادها:

- الإحصاء الوصفي: حيث سيتم استخراج التكرارات والنسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات عينة الدراسة.
- اختبار الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى.
- اختبار الانحدار التدريجي للفرضية الثانية.
- اختبار تحليل التباين لاختبار الفرضية الثالثة.

الفصل الرابع
عرض البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات

عرض البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات:

4-1 المقدمة:

يتم في هذا الفصل عرض لتحليل بيانات الدراسة ومن ثم اختبار فرضياتها للوصول إلى نتائج الدراسة، حيث يشتمل:

الجزء الأول: من البحث على التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والذي يتكون من نتائج التحليل الخاصة بدور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية هذا بالإضافة إلى نتائج التحليل الخاصة بالتباين في دور عناصر نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية.

الجزء الثاني: فيشتمل على اختبار فرضيات الدراسة.

4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

4-2-1 نتائج التحليل الخاصة بدور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية:

4-2-1-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الإدارة العليا:

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه.

جدول (8)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير الإدارة العليا

الســــــــؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
1. اعتقاد الإدارة العليا أن مخرجات نظام المعلومات التقليدي غير دقيقة مما يستدعي الحاجة إلى نظم معلومات محاسبية.	3.7400	1.21123	مرتفع	74.8
2. اعتقاد الإدارة العليا بإمكانية تحسين قياس الأداء باستخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.	3.7000	0.84686	مرتفع	74
3. أن توفر الرغبة لدى الإدارة العليا بتوفير معلومات دقيقة لغايات اتخاذ القرارات سوف يؤدي إلى استخدام نظم المعلومات المحاسبية.	3.4000	1.20605	مرتفع	68
4. قناعة الإدارة العليا أن اختلاف طبيعة القرارات يتطلب تطبيق نظم المعلومات المحاسبية.	3.8000	0.81650	مرتفع	76
5. قيام الإدارة التنفيذية بمراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية.	3.9000	1.00000	مرتفع	78
6. قيام الإدارة التنفيذية بإرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتبارها من مسؤوليات كافة الأفراد في المصرف.	3.8000	0.81650	مرتفع	76
7. قيام الإدارة التنفيذية بتعزيز المعايير المثلى للنزاهة والأخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية.	3.9500	0.86894	مرتفع	79
المتوسط الكلي	3.7557	0.78491	مرتفع	75.114

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)[1].

---

[1] متوسط أداة القياس = $\frac{\text{مجموع أوزان المقياس}}{5} = \frac{5+4+3+2+1}{5} = 3$

كما تبين أن المتوسط العام البالغ (3.7557) يعكس ارتفاع مستوى الموافقة على متغير الإدارة العليا.

كما تبين أن الفقرة (7) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.95) وبما يعكس ارتفاع درجة الموافقة على الفقرة التي تتناول قيام الإدارة التنفيذية بتعزيز المعايير المثلى للنزاهة والأخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية.

أما الفقرة (3) فهي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.40) والمتعلقة بتوفر الرغبة لدى الإدارة العليا بتوفير معلومات دقيقة لغايات اتخاذ القرارات وبما سيؤدي إلى استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

مما سبق يتبين لنا الدور الكبير الذي تلعبه الإدارة العليا في تفعيل دور نظم المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال استعراض المتوسطات الحسابية، كما نلاحظ ارتفاع تركيزها على تعزيز المعايير المثلى للنزاهة والأخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية، كون الأخلاق والنزاهة محورين ضروريين لنجاح تنفيذ أي نظام في أية منظمة.

4-2-1-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة نوعية الأجهزة المستخدمة:

جدول (9)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير الأجهزة المستخدمة

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
8. إن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية هي أفضل وأحدث المتوفر محلياً.	3.2000	0.98473	متوسطة	64
9. إن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية تتلاءم مع متطلبات التشغيل في المنشأة.	3.1000	1.09637	متوسطة	62
10. التعامل مع الأجهزة سهل ولا يحتاج إلى درجة عالية من التخصص أو المستوى التعليمي.	3.4500	0.97830	متوسطة	69
11. إن الأجهزة المستخدمة تحقق الغايات المنشودة من نظام المعلومات المحاسبية بالشكل الأنسب.	3.7000	0.64354	متوسطة	74
12. تقوم أجهزة الإدخال والإخراج المتوفرة بتغطية جميع الاحتياجات بغرض الاستفادة من نظام المعلومات.	3.5500	1.02863	متوسطة	71
المتوسط الكلي	3.4000	0.68165	متوسطة	68

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3).

كما تبين أن المتوسط العام البالغ 3.40 يعكس المستوى المتوسط من الموافقة على متغير نوعية الأجهزة المستخدمة.

ونلاحظ أن الفقرة (11) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.70 والمتعلقة بأن الأجهزة المستخدمة توفر الغايات المنشودة من نظام المعلومات المحاسبية بالشكل الأنسب. بينما الفقرة (9) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.10 والمتعلقة بكون البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية تتسم بالسرعة الكافية في عمليتي إدخال واسترجاع المعلومات.

ويعتقد الباحث أنه على الرغم من أن المتوسط الحسابي العام لمتغير نوعية الأجهزة المستخدمة ذو مستوى متوسط إلا أنه يشير ويؤكد على أهمية الأجهزة المستخدمة في دعم عمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، كما أنه يسلط الضوء على أهمية استخدام الأجهزة المتطورة ذات السرعة الكافية في عملية إدخال ومعالجة واسترجاع البيانات.

4-2-1-3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة كفاءة العاملين:

جدول (10)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغير كفاءة العاملين

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
13. يتمتع العاملون في نظام المعلومات بمستوى فني يتناسب والمهام المطلوبة منهم.	3.6000	.92113	متوسطة	72
14. مؤهلات العاملين في نظام المعلومات تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة لهم.	3.8000	.87617	متوسطة	76

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
15. يتمتع الأفراد العاملون في نظام المعلومات بكفاءة عالية في التعامل مع الأجهزة المتوفرة.	3.4500	.97830	متوسطة	69
16. معظم الأفراد العاملين في نظام المعلومات لديهم خبرات جيدة في هذا المجال.	3.5000	.97959	متوسطة	70
17. العاملون في نظام المعلومات على اتصال دائم بالأقسام الأخرى في الدائرة وذلك للوفاء بمتطلباتهم وتطلعاتهم.	3.5000	1.02986	متوسطة	70
18. استجابة العاملين عالية في تفهمهم لاحتياجات المستفيدين من النظام.	3.9000	.62765	متوسطة	78
19. يتلقى الموظفون الجدد في نظام المعلومات التدريب اللازم حتى يستطيعوا أن يتعاملوا مع الأجهزة والبرامج الموجودة.	3.4000	1.07309	متوسطة	68
20. يتم عقد دورات تدريبية للعاملين في نظام المعلومات لمتابعة الجديد فيها عند الحاجة لذلك.	3.7000	.84686	متوسطة	74
21. يحرص أفراد نظام المعلومات على جمع المعلومات التي تحصل في البيئة الخارجية .	3.3000	.95874	متوسطة	66
22. يقوم أفراد النظام بجمع المعلومات من أقسام الدائرة وتخزينها.	3.5000	.97959	متوسطة	70
23. يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف.	3.8500	.65713	متوسطة	77
24. يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالاستقلالية.	3.6500	.79614	متوسطة	73
25. يتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	3.6000	.92113	متوسطة	72
26. تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توكيل مهام متعارضة لموظف واحد.	3.5000	.74536	متوسطة	70
المتوسط الكلي	3.5893	.61624	متوسطة	71.786

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) أما المتوسط العام البالغ 3.5893 فيعكس مستوى الموافقة متوسط لمتغير كفاءة العاملين، كما تبين أن الفقرة (18) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.90 والمتعلقة باستجابة العاملين العالية في تفهمهم لاحتياجات المستفيدين من النظام.

أما الفقرة (21) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.30 والمتعلقة بأنه يحرص أفراد نظام المعلومات على جمع المعلومات التي تحصل في البيئة الخارجية.

من خلال استعراض المتوسطات الحسابية للجدول أعلاه يتبين لنا أن دور متغير كفاءة العاملين لا يقل عن باقي المتغيرات، ويقارب في أهمية أهمية نوعية الأجهزة المستخدمة، مما يؤكد على الأهمية التكاملية لكل من الأجهزة ومستخدميها في تفعيل دور نظم المعلومات المحاسبية.

4-2-1-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة ملاءمة المعلومات:

جدول (11)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير ملاءمة المعلومات

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
27. المعلومات التي يوفرها النظام عادةً تكون صحيحة.	3.8000	.68165	مرتفع	76
28. غالباً يقدم النظام معلومات كافية.	3.5500	.80873	متوسطة	71
29. يقوم النظام بتوفير المعلومات حين الحاجة إليها.	3.7000	.90453	متوسطة	74

الســــــؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
30. تعتبر كلفة نظام المعلومات الحالي أقل من العائـد الذي تحققه.	3.4000	1.07309	متوسطة	68
31. يتوفر أنظمة معلومات داخلية مالية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.6500	.65713	متوسطة	73
32. توفر ضوابط رقابة مختلفة تـستخدم فـي حالـة الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمـل أو التعـرض للخسائر	3.5000	1.21023	متوسطة	70
33. تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لـضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهـزة والأنظمـة الإلكترونية	3.5000	1.07778	متوسطة	70
34. يتوفر قنوات اتصال فعالـة تـضمن فهـم كافـة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابـة الداخلية	3.4000	1.16342	متوسطة	68
المتوسط الكلي	3.5625	.76263	متوسطة	71.25

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسـطاتها الحـسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3).

كما تبين أن المتوسط العام البالغ 3.5625 فيعكس المستوى المتوسط من الموافقة على متغير ملاءمة المعلومات. وتبين أيضا أن الفقرة (27) هي أكثر الفقرات موافقة والمتعلقة بكون المعلومات التي يوفرها النظام عادة ما تكون صحيحة، أمـا الفقـرة (30) والفقـرة (34) ذات المتوسط الحسابي (3.40)لكل منهما فكانتا أقل الفقرات موافقة وهما متعلقتان بكون كلفة نظـام المعلومات الحالي أقل من كلفة الفائدة الذي تحققه، كما يتوفر قنوات اتصال فعالة تـضمن فهـم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.

من استعراض قيم المتوسطات الحسابية يتبين أن ملاءمة المعلومات هو عنصر مكمل لباقي العناصر الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وهذا ما نلاحظه من تقارب المتوسط الحسابي لهذا المتغير مع باقي المتوسطات الحسابية للمتغيرات الأخرى.

4-2-2 نتائج التحليل الخاصة بمدى التباين في دور عناصر نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية:

جدول (12)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير التباين في دور عناصر نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
35. تستخدم إدارة المصرف معايير علمية للرقابة الداخلية.	3.5500	1.07661	متوسطة	71
36. يتم ممارسة الرقابة الداخلية بصورة دائمة ومستمرة.	3.6000	.73855	متوسطة	72
37. يتوفر أنظمة معلومات محاسبية متطورة تسهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	3.5000	.92660	متوسطة	70
38. يعاقب الموظف في حالة ارتكابه الأخطاء.	3.9500	.74366	مرتفع	79
39. يتم ممارسة الرقابة الداخلية من قبل موظفين يتمتعون بالكفاءة العالية.	3.9500	.80873	مرتفع	79
40. تساعد الرقابة الداخلية على انضباط العاملين في المصرف.	3.6500	.91425	متوسطة	73
41. هنالك اهتمام بعمل صيانة دورية للأنظمة الإلكترونية وفقاً لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية.	3.6500	.96792	متوسطة	73

الســــــــؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية %
42. يسهم توفر وعي كاف لــدى مــستخدمي نظام المعلومات المحاسبي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	3.5500	.86894	متوسطة	71
43. لدى كافــة المــوظفين فهــم بالــسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	3.4000	.92113	متوسطة	68
44. في إطار عمليات الرقابة الداخلية يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناســب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظــام الرقابــة الداخلية.	3.5000	1.02986	متوسطة	70
45. يتلاءم نظام الرقابة الداخلي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعــرض لهــا المصرف.	3.6000	.86457	متوسطة	72
المتوسط الكلي	3.6273	.71704	متوسطة	72.55

نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات أعــلاه وذلــك لأن متوســطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3).

كما تبين أن المتوسط العام البالغ 3.6273 يعكس المستوى المتوسط من الموافقة علــى المتغير ككل. كما أن الفقرتين (38، 39) هما أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي بلــغ 3.95، بينما الفقرة (43) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي 3.40.

من خلال استعراض المتوسطات الحسابية لمتغيــر التبــاين فــي دور عناصــر نظــم المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، يتبين لنا أن البنكــين محــل الدراســة يركزان على أن يكون هنالك تكامل ما بين عناصر نظم المعلومات المحاسبية واجراءات الرقابة الداخلية فيها.

وذلك من خلال وضع نظام عقوبات للموظف المخالف لإجراءات العمل والتركيز على كفاءة الموظفين العاملين في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

4-3 اختبار الفرضيات:

4-3-1 اختبار الفرضية الأولى:

Ho_1: لا يوجد دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية.

جدول (13)

اختبار الفرضية الأولى

F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة الفرضية العدمية	R معامل الارتباط	R معامل التحديد
50.241	2.420	0.000	رفض	0.824	0.679

لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 50.241) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية.

وتعد العلاقة قوية كون معامل الارتباط يبلغ 82.4%، كما تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 67.9% من التغير من المتغير التابع.

4-3-2 اختبار الفرضية الثانية:

Ho_2: لا يوجد تباين في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية

لقد تم استخدام اختبار الانحدار التدريجي Stepwise Regression لاختبار الفرضية أعلاه حيث تبين أن متغير ملاءمة المعلومات هو أكثر المتغيرات تأثير على متغير فاعلية الرقابة الداخلية والجدول التالي يوضح نتيجة الفرضية الثانية:

جدول (14)

اختبار الفرضية الثانية

المتغير	r	r^2	F	الدلالة
ملاءمة المعلومات	0.802	0.643	176.473	0.000

4-3-3 اختبار الفرضية الثالثة:

Ho_3: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى (حجم المصرف (مقاسا برأس المال)، تاريخ تأسيس المصرف).

جدول (15)

اختبار الفرضية الثالثة

المحسوبة F	الجدولية F	SIG F	نتيجة الفرضية العدمية
0.661	1.890	0.782	قبول

لقد تم استخدام 2 way ANOVA ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 0.661) أقل من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05، فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0) ونرفض الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى تاريخ تأسيس المصرف.

ملاحظة:

نظرا لأن رأس مال البنكين محل الدراسة يبلغ (100000000) دينار أردني فإن ذلك أدى إلى عدم وجود تباين يسهم في اختبار الفرضية أعلاه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى رأسمال البنك.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

5-1 أولا: النتائج

5-2 ثانيا: التوصيات

5-3 المراجع

5-3-1 أ- المراجع العربية

5-3-2 ب- المراجع الإنجليزية

5-1 أولاً: النتائج

فيما يتعلق بفرضيات الدراسة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يوجد دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية. وتعد العلاقة قوية كون معامل الارتباط يبلغ 82.4%، كما تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 67.9% من التغير من المتغير التابع. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه من دراسات سابقة وأدب نظري.
2. يوجد تباين في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية. وقد تبين أن متغير ملاءمة المعلومات هو أكثر المتغيرات تأثير على متغير فاعلية الرقابة الداخلية، وبما يؤكد أهمية ملاءمة المعلومات شرطاً رئيساً لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية .
3. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى (حجم المصرف (مقاسا برأس المال)، تاريخ تأسيس المصرف)، وبما يدل على اتفاق البنكين محل الدراسة على تأثير نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية فيهما
4. تحقق الأجهزة المستخدمة الغايات المنشودة من نظام المعلومات المحاسبية بالشكل الأنسب
5. تقوم الإدارة التنفيذية بتعزيز المعايير المثلى للنزاهة والأخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية.
6. هنالك استجابة عالية لدى العاملين في تفهمهم لاحتياجات المستفيدين من النظام.

7. يعاقب الموظف في البنكين محل الدراسة في حالة ارتكابه الأخطاء، وبما يعكس فعالية الرقابة فيهما.

8. . يتم ممارسة الرقابة الداخلية من قبل موظفين يتمتعون بالكفاءة العالية.

5-2 ثانياً: التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1. الاهتمام بمواكبة أحدث التطورات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبما ينعكس إيجابا على تفعيل الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية.
2. التركيز على وضع آلية معينة للرقابة الداخلية بشكل متناغم مع أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف الاسلامية وذلك لتفعيل دورها في ضبط العمل فيها
3. ضرورة قيام مديري الإدارات المختلفة في البنك بالتنسيق والتعاون مع دائرة الرقابة الداخلية الموجودة في مختلف المعاملات المصرفية.
4. التركيز على أن تطبق آلية الرقابة الداخلية بشكل دوري وفعال على كل ما يرتبط باستخدام نظم المعلومات المحاسبية في البنكين محل الدراسة
5. الاهتمام باستخدام أحدث الأجهزة الحاسوبية في نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل على ضبط عملية الادخال والمعالجة والاسترجاع لبيانات النظام.
6. الاهتمام بمتابعة أية ملاحظات تستجد على نظم المعلومات المحاسبية والعمل على معالجتها.
7. لا بد من تدريب كافة الموظفين على فهم السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.

8. ضرورة الاهتمام بالمعلومات الملائمة في عملية اتخاذ القرارات السليمة وأيضاً على المديرين القيام باستخدام والتعامل مع نظام معلومات محاسبية سليم ودقيق وذلك لاتخاذ قراراتهم بدقة وسهولة تطبيقها.
9. الاهتمام بتطوير البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية بحيث تتسم بالسرعة الكافية في عمليتي إدخال واسترجاع المعلومات.
10. الاهتمام بتوفير قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية
11. إجراء دراسات أخرى تسهم في تعزيز إدراك البنوك في الأردن لأهمية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية فيها.

5-1 المراجــع:

5-3-1 المراجع العربية:

1. أحمد، بسام، 2006، "دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة" **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجماعة الاسلامية، غزة

2. إدريس، ثابت والمرسي، جمال (2005)، **التسويق المعاصر**، الإسكندرية بالدار الجامعية.

3. برهان، محمد وغازي رحو، (2003)، "**نظم المعلومات المحوسبة**"، عمان: دار المنــاهج للنشر والتوزيع .

4. البطاح، حسام عمر، (2002)، **المراجعة الداخلية وأثرها في إنجــاح المــشروع**، رســالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سورية.

5. جل، إدمون، (2010)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاســبية فــي المــصارف التجاريــة العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة، **رسالة ماجستير غير منــشورة**، جامعــة الــشرق الأوسط، الأردن

6. جمعة، أحمد حلمي، وآخرون، (2003)، **نظم المعلومــات المحاســبية: مــدخل تطبيقــي معاصر**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان.

7. جودة، محمد، (2004) "**نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضــريبة الــدخل وأثرها على فاعلية الدائرة في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منــشورة، كليــة الاقتــصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق: الأردن.

8. حجر، عبد الملك إسماعيل، (2003)، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط3، دار الفكر، دمشق: سوريا

9. حماد، طارق عبد العال، (2004)، **موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الرقابة الداخلية وأدلة الإثبات**، القاهرة: الدار الجامعية للنشر.

10. الحميدي، نجم وآخرون، (2004)، "**نظم المعلومات الإدارية**"، دار وائل للنشر.

11. الخالدي، ناهض، (2007)، "**إطار مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة على المصارف في السودان وفلسطين في الفترة 2002م-2006م)**"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

12. الراوي، خالد، (2003)، **إدارة العمليات المصرفية**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع

13. الردايدة، مراد، (2006)، "**نظم المعلومات المحاسبية في دائرة الجمارك ودورها في القدرات الإستراتيجية في مجالات الاستثمار وإدارة الجودة الشاملة**"، مؤتمر الإبداع والتحول الإداري والاقتصادي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

14. الرشيدي، عيد، (2010)، "**تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في الكويت**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن

15. زامل، أحمد محمد، (2000)، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض.

16. زياد أمين زيدان، ، (2001)، "**تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

17. زيادة، فريد، 2004، إدارة الأعمال –الأصول والمبادئ، مطبعة الشعب، اربد.

18.السامرائي، إيمان والزعبي هيثم (2004) **نظم المعلومات الإدارية**.عمان:دار صفاء للنـــشر والتوزيع.

19.السوافيري، فتحي رزق، سمير كامل محمد، محمود مراد مصطفى، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة، 2002، ص12.

20.الشماع، خليل وخضر حمود، (2007)، **نظرية المنظمة**، دار السيرة للنشر والتوزيع

21.الشيخ سالم، فؤاد وآخرون، (2005)، **المفاهيم الادارية الحديثة**، مركز الكتب الأردني

22.الصغير فتح الله أحمد الصغير، (2005)، "**دور نظم المعلومات المحاسبية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

23.ظاهر، أحمد، داود الأدغم، (2000)، " تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة فـــي البنوك التجارية الأردنية، دراسة ميدانية، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 27، العـــدد 2.

24.عباس، علي، 2004، **أساسيات علم الإدارة**، دار المسيرة للنـــشر والتوزيـــع والطباعـــة، ص190، 191

25.عبد الناصر الخطاب، (2002)، تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، **رسالة ماجستير غير منـــشورة**، كليـــة الاقتـــصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

26.عبدالفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، (2004)، **الرقابة والمراجعة الداخليـــة علـــى المستوى الجزئي والكلي**، الدار الجامعية.

27. غسان فلاح المطارنة، (2006)، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

28. قاسم، عبد الرزاق محمد، (2004)، نظم المعلومات المحاسبية، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

29. قاعود، عدنان محمد (2007) ، "**دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية :دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة :فلسطين.

30. القشي، ظاهر، (2003)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا

31. القضاة، غسان، (2006) ، اثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن

32. كحالة، جبرائيل جوزيف، وحنان، رضوان صلوف، (2002 (، **المحاسبة الإدارية /مدخل محاسبة المسئولية وتقييم الأداء**، عمان، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع

33. الكردي، منال والعبد، جلال (2002) **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

34. محمد، ام سترين، (2006)، "**القيود على الرقابة الداخلية وأثرها على فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودانية دراسة تطبيقية على شركة الصمغ العربي المحدودة والشركة السودانية للاتصالات المحدودة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

35.مرسي، نبيل. (2005) **التقنيات الحديثة للمعلومات**.الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر.

36.مظهر، صالح خالد، (2004)، "**تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

37.موتات، حسن علي، (2003)، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

38.موسكوف، ستيفن، وسيمكن مارك، (2002)، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، ترجمة: كمال الدين سعيد، الرياض، دار المريخ للنشر.

39.ناعسة، محمد وبشير خميس، (2009)، أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في نجاح تلك النظم، وأثر تطبيقها في الأداء المالي للشركات، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 5 العدد 2

40.النجار، فايز، (2005)، "**المعلومات الإدارية**"، عمان: حامد للنشر والتوزيع .

41.النعيم، محمد، (2005)، "**اثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

42.هلدني، آلان، والغبان ثائر، (2009)، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق، **مجلة علوم انسانية**، السنة السابعة، عدد 45

43.ياسين، سعد غالب، (2006) ، **"أساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات"**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان :الأردن.

5-3-2 المراجع الإنجليزية:

1. Gelinas.J;sutton.s&oram.A. (1999), **Accounting Information systems**.south western.ohio.

2. Gupta, U. (2000). **Information Systems- Success in the 21st Century**, New York: Prentice Hall.

3. Ismail, Noor Azizi & King, Malcolm, (2007). Factors influencing the alignment of accounting information systems in small and medium sized Malaysian manufacturing firms, ***Journal of Information Systems & Small Business***, Vol. 1 Issue ½:pp 1-20.

4. Kieso Donald E, Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield, (2001),**Intermediate Accounting**, 10th Edition, John Wiley & Sons, Inc.

5. Mashhour, Ahmad & Zaatreh, Zakaria, (2008), "A Framework for Evaluating the Effectiveness of Information Systems at Jordan Banks: An Empirical Study", ***Journal of Internet Banking and Commerce***, Vol. 13, No.1: pp 1-14.

6. Mills, Patti A Milinaw University: An Instructional Case in Internal Control and Ethics, Issues In Accounting Education, 1995, Vol. 10 Issue 2, P. 384.

7. Nicolaou, Andreas I, (2000) A contingency model of perceived effectiveness in accounting information systems: organizational coordination and control effects, ***international journal of accounting information systems***. Vol 1, issue 2, pp91-105.

8. Raupelience. Asta & Stabingis. Linas. (2003) ***Development of a model for evaluating the effectiveness of accounting information system***, EFFITA conference. 59. July 2003, pp339-345.

9. Sajady, H; Dastgir, M.; Hashem Nejad, H, (2008), "Evaluation of the Effectiveness of Accounting information Systems", ***International Journal of Information Science & Technology***, Vol. 6 Issue, pp 2-

الملاحـــــــق

1- استبانة الدراسة

2- قائمة بأسماء المحكمين

3- التحليل الإحصائي

ملحق (1)

استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال/ قسم المحاسبة

استـــــــــــبانة

أختي المستجيبة..

أخي المستجيب..

تحية احترام وتقدير..

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على "**دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية**"، وتعد جزءاً من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط.

الرجاء التكرم بالإجابة عن جميع الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بما ترونـه مناسـباً حيث نعتقد بأنكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات المطلوبة كونكم أهل خبرة واختصاص.

هذا ونعدكم بالمحافظة على سرية المعلومات وأنها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على المصارف الإسلامية الأردنية والبـاحثين معاً، مع خالص الشكر والامتنان لما بذلتموه من جهد في سبيل إنجاز هذا البحث.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،، ،،

البـاحث

أحمد سلامة الجويفل

طالب في برنامج الماجستير في المحاسبة

ت: 0777467987

القسم الأول: بيانات شخصية:

الرجاء وضع إشارة (×) أمام العبارة الصحيحة .:

1- **العمر:**

☐ أقل من 25 سنة ☐ 25-34 سنة

☐ 35-44 سنة ☐ أكثر من 45 سنة.

2- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3- عدد سنوات الخبرة:

☐ أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 19 سنة

☐ من 20 إلى 29 سنة ☐ 30 سنة فأكثر

4- الشهادات المهنية الحاصل عليها:

☐ CPA ☐ CMA

☐ JCPA ☐ CFM ☐ أخرى (أرجو التحديد: ________)

5- المسمى الوظيفي:

☐ محاسب ☐ مدير مالي ☐ مدقق داخلي ☐ مدير حسابات

6- تاريخ تأسيس المصرف: ....

7- رأسمال المصرف: ....

القسم الثاني: متغيرات الدراسة: الرجاء وضع إشارة (×) تحت الاختيار المناسب:

أ) أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية:

الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
أولا- الإدارة العليا:					
1. اعتقاد الإدارة العليا أن مخرجات نظام المعلومات التقليدي غير دقيقة مما يستدعي الحاجة إلى نظم معلومات محاسبية.					
2. اعتقاد الإدارة العليا بإمكانية تحسين قياس الأداء باستخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.					
3. أن توفر الرغبة لدى الإدارة العليا بتوفير معلومات دقيقة لغايات اتخاذ القرارات سوف يؤدي إلى استخدام نظم المعلومات المحاسبية.					
4. قناعة الإدارة العليا أن اختلاف طبيعة القرارات يتطلب تطبيق نظم المعلومات المحاسبية.					
5. قيام الإدارة التنفيذية بمراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية.					
6. قيام الإدارة التنفيذية بإرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتبارها من مسؤوليات كافة الأفراد في المصرف.					
7. قيام الإدارة التنفيذية بتعزيز المعايير المثلى للنزاهة والأخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية.					
ثانيا- نوعية الأجهزة المستخدمة:					
8. إن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية هي أفضل وأحدث المتوفر محلياً.					
9. إن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية تلائم مع متطلبات التشغيل في المنشأة.					
10. التعامل مع الأجهزة سهل ولا يحتاج إلى درجة عالية من التخصص أو المستوى التعليمي.					
11. إن الأجهزة المستخدمة تحقق الغايات المنشودة من نظام المعلومات المحاسبية بالشكل الأنسب.					
12. تقوم أجهزة الإدخال والإخراج المتوفرة بتغطية جميع الاحتياجات بغرض الاستفادة من نظام المعلومات.					

الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
ثالثا- كفاءة العاملين:					
13. يتمتع العاملون في نظام المعلومات بمستوى فني يتناسب والمهام المطلوبة منهم.					
14. مؤهلات العاملين في نظام المعلومات تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة لهم.					
15. يتمتع الأفراد العاملون في نظام المعلومات بكفاءة عالية في التعامل مع الأجهزة المتوفرة.					
16. معظم الأفراد العاملين في نظام المعلومات لديهم خبرات جيدة في هذا المجال.					
17. العاملون في نظام المعلومات على اتصال دائم بالأقسام الأخرى في الدائرة وذلك للوفاء بمتطلباتهم وتطلعاتهم.					
18. استجابة العاملين عالية في تفهمهم لاحتياجات المستفيدين من النظام.					
19. يتلقى الموظفون الجدد في نظام المعلومات التدريب اللازم حتى يستطيعوا أن يتعاملوا مع الأجهزة والبرامج الموجودة.					
20. يتم عقد دورات تدريبية للعاملين في نظام المعلومات لمتابعة الجديد فيها عند الحاجة لذلك.					
21. يحرص أفراد نظام المعلومات على جمع المعلومات التي تحصل في البيئة الخارجية .					
22. يقوم أفراد النظام بجمع المعلومات من أقسام الدائرة وتخزينها.					
23. يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف.					
24. يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالاستقلالية.					
25. يتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.					
26. تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توكيل مهام متعارضة لموظف واحد.					

الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
رابعا- ملاءمة المعلومات:					
27. المعلومات التي يوفرها النظام عادةً تكون صحيحة.					
28. غالباً يقدم النظام معلومات كافية.					
29. يقوم النظام بتوفير المعلومات حين الحاجة إليها.					
30. تعتبر كلفة نظام المعلومات الحالي أقل من العائد الـــذي تحققه.					
31. يتوفر أنظمة معلومات داخلية مالية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية					
32. توفر ضوابط رقابة مختلفة تستخدم في حالة الطـــوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر					
33. تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان ســـير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية					
34. يتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافـــة المـــوظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية					

ب) ما مدى التباين في دور عناصر نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية:

الفقـــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
35. تستخدم إدارة المصرف معايير علمية للرقابة الداخلية.					
36. يتم ممارسة الرقابة الداخلية بصورة دائمة ومستمرة.					
37. يتوفر أنظمة معلومات محاسبية متطورة تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.					
38. يعاقب الموظف في حالة ارتكابه الأخطاء.					
39. يتم ممارسة الرقابة الداخلية من قبل موظفين يتمتعون بالكفاءة العالية.					
40. تساعد الرقابة الداخلية على انضباط العاملين في المصرف.					
41. هنالك اهتمام بعمل صيانة دورية للأنظمة الإلكترونية وفقاً لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية.					
42. يساهم توفر وعي كافٍ لدى مستخدمي نظام المعلومات المحاسبي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.					
43. لدى كافة الموظفين فهم بالسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.					
44. في إطار عمليات الرقابة الداخلية يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.					
45. يتلاءم نظام الرقابة الداخلي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.					

ملحق (2)

قائمة بأسماء المحكمين

المحكمين	الرتبة	الجامعة
1- الأستاذ الدكتور/ يوسف مصطفى سعادة	أستاذ	جامعة العلوم التطبيقية
2- الدكتور/ ظاهر شاهر القشي	أستاذ مساعد	جامعة الشرق الأوسط
3- الدكتور/ أسامة عمر	أستاذ مساعد	جامعة الشرق الأوسط
4- الدكتور/ عبدالله الدعاس	أستاذ مساعد	جامعة الشرق الأوسط

ملحق (3)

التحليل الإحصائي

Frequencies

Statistics

		AGE	EDLEVEL	EXPER	Q4A	Q5A
N	Valid	100	100	100	39	100
	Missing	0	0	0	61	0

Frequency Table

AGE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	35	35.0	35.0	35.0
	2.00	55	55.0	55.0	90.0
	3.00	5	5.0	5.0	95.0
	4.00	5	5.0	5.0	100.0
	Total	100	100.0	100.0	

EDLEVEL

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	15	15.0	15.0	15.0
	2.00	85	85.0	85.0	100.0
	Total	100	100.0	100.0	

EXPER

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	80	80.0	80.0	80.0
	2.00	20	20.0	20.0	100.0
	Total	100	100.0	100.0	

Q4A

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	12	12.0	30.8	30.8
	2.00	8	8.0	20.5	51.3
	3.00	9	9.0	23.1	74.4
	5.00	10	10.0	25.6	100.0
	Total	39	39.0	100.0	
Missing	System	61	61.0		
	Total	100	100.0		

Q5A

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	60	60.0	60.0	60.0
	2.00	15	15.0	15.0	75.0
	3.00	25	25.0	25.0	100.0
	Total	100	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	100	1.00	5.00	3.7400	1.21123
Q2	100	1.00	5.00	3.7000	.84686
Q3	100	1.00	5.00	3.4000	1.20605
Q4	100	2.00	5.00	3.8000	.81650
Q5	100	1.00	5.00	3.9000	1.00000
Q6	100	2.00	5.00	3.8000	.81650
Q7	100	2.00	5.00	3.9500	.86894
ind1	100	1.86	5.00	3.7557	.78491
Valid N (listwise)	100				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q8	100	1.00	5.00	3.2000	.98473
Q9	100	1.00	5.00	3.1000	1.09637
Q10	100	1.00	5.00	3.4500	.97830
Q11	100	2.00	4.00	3.7000	.64354
Q12	100	1.00	5.00	3.5500	1.02863
ind2	100	1.80	4.20	3.4000	.68165
Valid N (listwise)	100				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q13	100	2.00	5.00	3.6000	.92113
Q14	100	2.00	5.00	3.8000	.87617
Q15	100	1.00	5.00	3.4500	.97830
Q16	100	2.00	5.00	3.5000	.97959
Q17	100	1.00	5.00	3.5000	1.02986
Q18	100	2.00	5.00	3.9000	.62765
Q19	100	1.00	5.00	3.4000	1.07309
Q20	100	2.00	5.00	3.7000	.84686
Q21	100	1.00	4.00	3.3000	.95874
Q22	100	1.00	5.00	3.5000	.97959
Q23	100	2.00	5.00	3.8500	.65713
Q24	100	2.00	5.00	3.6500	.79614
Q25	100	2.00	5.00	3.6000	.92113
Q26	100	2.00	4.00	3.5000	.74536
ind3	100	2.14	4.36	3.5893	.61624
Valid N (listwise)	100				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q27	100	2.00	5.00	3.8000	.68165
Q28	100	2.00	5.00	3.5500	.80873
Q29	100	2.00	5.00	3.7000	.90453
Q30	100	1.00	5.00	3.4000	1.07309
Q31	100	2.00	5.00	3.6500	.65713
Q32	100	1.00	5.00	3.5000	1.21023
Q33	100	1.00	5.00	3.5000	1.07778
Q34	100	1.00	5.00	3.4000	1.16342
ind4	100	2.00	4.63	3.5625	.76263
Valid N (listwise)	100				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q35	100	1.00	5.00	3.5500	1.07661
Q36	100	2.00	5.00	3.6000	.73855
Q37	100	1.00	5.00	3.5000	.92660
Q38	100	2.00	5.00	3.9500	.74366
Q39	100	2.00	5.00	3.9500	.80873
Q40	100	2.00	5.00	3.6500	.91425
Q41	100	1.00	5.00	3.6500	.96792
Q42	100	1.00	4.00	3.5500	.86894
Q43	100	1.00	4.00	3.4000	.92113
Q44	100	1.00	5.00	3.5000	1.02986
Q45	100	1.00	5.00	3.6000	.86457
dep	100	1.82	4.36	3.6273	.71704
Valid N (listwise)	100				

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.969	45

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.907	7

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.755	5

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.915	14

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.913	8

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.942	11

Regression

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ind4, ind1, ind2, ind3[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.824[a]	.679	.666	.41471

a. Predictors: (Constant), ind4, ind1, ind2, ind3

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	34.563	4	8.641	50.241	.000[a]
	Residual	16.338	95	.172		
	Total	50.901	99			

a. Predictors: (Constant), ind4, ind1, ind2, ind3

b. Dependent Variable: dep

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.768	.268		2.872	.005
	ind1	.252	.086	.276	2.943	.004
	ind2	-.333	.118	-.316	-2.827	.006
	ind3	.109	.137	.094	.796	.428
	ind4	.745	.121	.792	6.179	.000

a. Dependent Variable: dep

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	ind1	.386	2.594
	ind2	.270	3.705
	ind3	.244	4.091
	ind4	.206	4.866

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	ind1	.386	2.594
	ind2	.270	3.705
	ind3	.244	4.091
	ind4	.206	4.866

a. Dependent Variable: dep

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index
1	1	4.941	1.000
	2	.025	14.088
	3	.023	14.756
	4	.007	26.024
	5	.004	34.141

a. Dependent Variable: dep

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Variance Proportions				
		(Constant)	ind1	ind2	ind3	ind4
1	1	.00	.00	.00	.00	.00
	2	.66	.09	.05	.00	.01
	3	.07	.25	.01	.06	.14
	4	.03	.65	.89	.05	.01
	5	.24	.00	.04	.89	.83

a. Dependent Variable: dep

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ind4	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: dep

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.802[a]	.643	.639	.43064

a. Predictors: (Constant), ind4

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32.727	1	32.727	176.473	.000[a]
	Residual	18.174	98	.185		
	Total	50.901	99			

a. Predictors: (Constant), ind4

b. Dependent Variable: dep

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.941	.207		4.554	.000
	ind4	.754	.057	.802	13.284	.000

a. Dependent Variable: dep

Excluded Variables[b]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	ind1	.108[a]	1.465	.146	.147	.668
	ind2	-.096[a]	-1.091	.278	-.110	.469
	ind3	.087[a]	.713	.478	.072	.247

a. Predictors in the Model: (Constant), ind4

b. Dependent Variable: dep

Univariate Analysis of Variance

Between-Subjects Factors

		Value Label	N
ind	2.00		4
	2.12		1
	2.53		5
	2.88		5
	2.97		5
	3.21		5
	3.35		10
	3.38		5
	3.62		5
	3.76		5
	3.85		5
	3.88		5
	3.94		5
	3.97		10
	4.00		5
	4.21		5
	4.24		5
	4.29		5
	4.35		5
bank	1.00	islamic	50
	2.00	arab	50

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable:dep

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	50.240[a]	31	1.621	166.682	.000
Intercept	845.326	1	845.326	86941.733	.000
ind	42.889	18	2.383	245.063	.000
bank	.007	1	.007	.687	.410
ind * bank	.077	12	.006	.661	.782
Error	.661	68	.010		
Total	1366.612	100			
Corrected Total	50.901	99			

a. R Squared = .987 (Adjusted R Squared = .981)

Correlations

Correlations

		ind1	ind2	ind3	ind4
ind1	Pearson Correlation	1	.784**	.531**	.576**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	100	100	100	100
ind2	Pearson Correlation	.784**	1	.665**	.729**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	100	100	100	100
ind3	Pearson Correlation	.531**	.665**	1	.868**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	100	100	100	100
ind4	Pearson Correlation	.576**	.729**	.868**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	100	100	100	100

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).